التطفُّل على الأفعال في العمل

تأليف

د / فاطمة حسن عبد الرحيم

أستاذ مساعد

بكلية التربية لإعداد المعلّمات – جدّة

بسم الله الرحمن الرحيم

قسّمت العربية كلماتها إلى : أسماء ، وأفعال ، وحروف ، وهذه هي القسمة الشائعة ، وقيل إنّ رويد ، ودونك ، ونزالِ قسم رابع ، يسمى الخالفة[١]. ثم وضع النّحاة أصولاً وخصائص لكل واحد منها تفرّقه عن غيره ، سواء كانت هذه الخصائص والأصول شكلية ، أو وظيفية ، أو معنوية ، إلاّ أنّ بناء الحدود لم يكن محكماً مانعاً ، مما جعل بعض كلمات العربية يتطفّل على بعضها الآخر ، فكان التبادل الوظيفي بين الأسماء والأفعال ، والحروف ، فمّما ضبطته أصول النحو العامل وعدم العامل من كلم العربية ، وذلك من خلال العلاقات النحوية بين المفردات داخل السياقات والتراكيب، غير أنّ الواقع الاستعمالي لعلاقات الكلمات بما قبلها وما بعدها لم يراعِ الفروق الوظيفية التي تأتي تبعاً للفروق الشكلية التي حدّدتها العربية ، فكان التبادل الوظيفي بين أنواع كلمات العربية الثلاثة ، فيتطفّل الاسم على الفعل ، فيعمل عمله ، ويتطفّل الفعل على الاسم فيعرب ، وتتطفّل بعض الحروف على بعضها الآخر عملاً ومعنى ، ويتطفل الاسم على الحرف فيبني ، ويتطفّل الفعل على الحرف فيجمد[٢] .

---

(١) شرح الأشموني ، نور الدين الأشموني ، دار إحياء الكتب ١٩٧/٢ .
(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : الإمام الرضيُّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ٣٦/١ ، ٣٧ .

فرأيت أن تكون هذه الدراسة من خلال استقراء كلمات العربية في التراث النّحوي ، وملاحظة المعاني والعلاقات النحويّة التي جعلت بعضها يتطفّل على بعض ، مقتصرة على " تطفّل الأسماء على الأفعال في العمل " وهو الجانب الوظيفي ، وذلك لما ترتّبت على الوظيفة من أثر على الكلمات العربية ، فبضعها خالص الاسمية من حيث علاقته بالكلمات داخل التراكيب ، وبعضها يزاوج بين الفعلية والاسمية ، عاملاً ومعمولاً تارة ، فمحتفظ بخصائص الأسماء ، وله حظ بوظيفة الفعل ، وعاملاً لا معمولاً تارة أخرى ، متخلياً عن التأثُّر بالعوامل الذي تتمتّع به الأسماء ، ومتمسكاً بالعمل الذي هو من خصائص الأفعال ، ومن الأول : اسم الفاعل، والمفعول، وغيرهما من الأسماء التي عملت عمل أفعالها، ومن الثاني : أسماء الأفعال ، والثالث : ما يكون خالصاً للاسمية ، معمولاً غير عامل ، نحو رجل ، وأسد ، ومحمد .

وقسّمت الدراسة إلى مقدمة تحدّثت فيها عن التطفّل في اللغة ، والتطفل عند النحويّين وأربعة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : تطفّل الأسماء التي تدل على حدث

وتحته مطلبان :

المطلب الأول : المصدر

المطلب الثاني : اسم المصدر

المبحث الثاني : تطفّل الأسماء التي تدل على حدث وصاحبه

وتحته خمسة مطالب :

المطلب الأول : اسم الفاعل

المطلب الثاني : أمثلة المبالغة

المطلب الثالث : اسم المفعول

المطلب الرابع : الصفة المشبهة

المطلب الخامس : اسم التفضيل

المبحث الثالث : تطفّل الأسماء التي تدل على حدث وزمن

وفيه مطلب واحد : أسماء الأفعال

المبحث الرابع : تطفّل الظرف والجار والمجرور

ثم خاتمة أشير فيها إلى بعض كلمات العربية التي عملت فيما بعدها غير ما سبق ، ونتائج الدراسة .

وبالله التوفيق

د. فاطمة حسن عبد الرحيم

كلية التربية لإعداد المعلّمات - جدّة

مقدّمة

التطفُّل في اللغة :

قال الخليل بن أحمد المتوفى سنة (١٧٥ هـ) :

" التطفيل من كلام العرب : أن يأتي الرجل وليمة أو صنيعاً لم يدع إليه "[١] ورجل طفليل : يدخل مع القوم فيأكل طعامهم من غير أن يُدعى إليها .

قال الأصمعي المتوفى سنة (١٢٥ هـ) :

" هو الذي يدخل على القوم من غير أن يدعوه " ، مأخوذ من الطّفل ، وهو إقبال الليل على النهار بظلمته[٢] .

التطفّل في النّحو العربي :

التطفّل كظاهرة نحوية تتبادل فيها الأسماء والأفعال والحروف الوظائف مطروحة عند جميع النّحاة ، فالأسماء تؤدي وظائف الأفعال وتعمل عملها ، وتتطفّل على الحروف فتبنى مثلها ، كما أنّ الأفعال تتطفّل على الأسماء فتعرب في بعض أحوالها ، وتتطفّل على الحروف فتجمد كجمودها ، وتتطفّل الحروف على الأفعال فتعمل الرفع والنصب ، كما يتطفّل الحرف على الحرف فيأخذ معناه وخصائصه .

---

(١) العين : الخليل بن أحمد ، دار إحياء التراث العربي ٥٧٢ .
(٢) لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر ، الطبعة الثالثة ٤٠٤/١١ .

استعمال النّحاة لفظ التطفّل :

أما " التطفّل " بلفظه فقد وجدته عند الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) في قوله :

" إنّ حق الإعراب للاسم في أصله ، والفعل إنّما تطفّل عليه بسبب المضارعة "(١) .

وذكره الإمام الرضيّ المتوفى سنة (٦٨٦ هـ) فقال :

" لضعف أمر الفعل في البناء يتطفّل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب "(٢) .

وقال :

" إن الاسم تطفّل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما "(٣) .

وقال :

" فتتطفّل الأسماء على الأفعال في المعني فتعطي حكم الفعل ، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً ، وعمل البواقي عمله حسب"(٤) .

---

(١) المفصل : الزمخشري ، الطبعة الثانية ١٦ .
(٢) شرح الكافية ١/٣٦ .
(٣) شرح الكافية ١/٣٧ .
(٤) شرح الكافية ١/٣٧ .

إشارة إلى اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وغيرها من الأسماء التي عملت عمل الفعل ، وهي التي تتناولها الدراسة ، وقال :

" بني الاسم لتطفّله على الحرف فيما يخصها "[١] .

وقال :

" لأنّ كل متطفّل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفّل عليه إذا أمكن "[٢] .

وقال :

" يتطفّل غير على إلا مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه"[٣] .

كما ذكره الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥ هـ) :

" فأمّا "من" فإنّها تكون في أصل الوضع للعالِم- بكسر اللام - نحو ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾[٤] وتكون لغيره ، أي غير العالِم على سبيل التطفّل "[٥] .

وذكره الصبّان ، قال :

---

(١) شرح الكافية ١/٣٧ .
(٢) شرح الكافية ١/١٧٤ .
(٣) شرح الكافية ١/٢٤٥ .
(٤) سورة الرعد آية ٤٣ .
(٥) شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ، ١/١٥٥ .

" وقد مختصة بالفعل لكنها لمّا تطفّلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص"[١] ، وانحطاط رتبتها عن الاختصاص أدّى إلى إهمالها على خلاف الأصل في الحروف المختصة ، إذ حقّ الحرف المختص أن يعمل[٢] .

وفي كلام سيبويه المتوفى سنة (١٨٠هـ) إشارات إلى هذه الظاهرة :

" لأنَّه إنَّما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكلٌّ واحد منهما داخل على صاحبه"[٣] .

موضحاً سبب إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده ، إذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع ، فيعود إلى الأصل في الأسماء ، وهو الإضافة ، لأنّ عمل اسم الفاعل إنّما كان بدخوله على صاحبه "المضارع" وتطفّله عليه .

تطفّل الاسم على الفعل :

قسم النّحويون الكلمة إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، وميّزوا كل واحد عن غيره ، بأن جعلوا للاسم علامات ، وللفعل علامات ، أمّا

---

(١) حاشية الصبان : الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ٤٣/١ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، دار الباز للنشر والتوزيع ١٦٥/١ .
(٣) الكتاب: سيبويه، تحقيق: د. إميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ، ٢٢٧/١.

الحرف فعلامته الخلو من علامات الأسماء والأفعال ، هذا من الناحية الشكلية[١].

ثم الاسم دال على معنى في ذاته دون تعرُّض لزمن ، أمّا الفعل فدال على معنى مقترن بزمن ، ويتجرد الحرف في نفسه من المعنى ، ويكون معناه في غيره[٢]، وهذه فوارق معنوية .

ثم الأسماء معمولة متأثرة ، والأفعال عاملة مؤثرة ، والحرف يعمل المختص ويهمل غيره[٣] ، وهذه فوارق وظيفية .

وعرّف سيبويه الاسم مكتفياً عن الحد بالمثال ، فقال :

" فالاسم رجل وفرس"[٤] .

وذكر البطليوسي[٥] المتوفى سنة (٥٢١هـ) تعريفات عديدة للاسم مع الاعتراضات الواردة عليها[٦] .

والأسماء تطفّلت على الأفعال في جانبين : شكلي، ووظيفي .

---

(١) ينظر همع الهوامع : السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ١٤٢١ هـ ، ١/٩-٢٩.

(٢) ينظر الكتاب ١/٤٠ ، الإيضاح في علل النحو : الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ ، ١٤-٤٧.

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٦ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١٦٢ ، ١٦٥.

(٤) الكتاب ١/٤٠ .

(٥) أبو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، ولد سنة ٤٤٤ هـ في مدينة بطليوس ، من أشهر علماء الأندلس ، كان عالماً باللغات والآداب، مات سنة ٥٢١ هـ . بغية الوعاة : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ٢/٢٥٥ .

(٦) كتاب الحلل في إصلاح الخلل : البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشد بنشر ، ١٩٨٠م ٩٥-٦٦ .

ومن الجانب الشكلي بناء اسم الفعل ، تطفّلاً على الفعل ، وفي العربية أسماء أخري مبنية لشبه الحرف ، وقيل إنَّ شبه الأسماء بالحروف مجوّز للبناء لا موجب له[١]، ومنع الأسماء من الصرف، وإنّما الأصل في الأسماء الصرف والإعراب[٢].

الوظيفة :

الوظيفة هي العمل النّحوي الذي تؤديه الكلمة داخل الجملة ، أو علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى داخل الجملة العربية ، وتقرِّر القواعد الأصولية أنّ الأسماء وظيفياً معمولة لا عاملة ، قال ابن السرّاج ، المتوفى سنة (٣١٦هـ) :

" إذا كان أصل الأعمال للأفعال، وأصل الإعراب للأسماء"[٣].

وقال ابن الخشّاب[٤] ، المتوفى سنة (٥٦٧ هـ) :

" أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة ، كما أنّ أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة "[١] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م ، ١٣١/١ .

(٢) ينظر الإنصاف١٦٦/١، ٥١٤/٢، شرح الكافية٣٦/١،٣٧ ، ٦٥/٢، ٦٦.

(٣) الأصول في النحو : أبو بكر السّراج ، تحقيق د. عبد المحسن الفتلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ، ١٢٣/١.

(٤) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الخشّاب ، صاحب كتاب المرتجل ، وصنف غيره ، توفى سنة ٥٦٧ هـ ، ينظر بغية الوعاة ٢٩/٢-٣١ .

وقال ابن الأنباري ، المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) :

" الأصل في الأسماء ألاّ تعمل "[٢] .

فمن الناحية الوظيفية تكون الأسماء في الجملة العربية معمولة ذات مواقع إعرابية محدّدة ، هذا في أصل القاعدة ، أمّا الاستعمال ففيه تبادل وظيفي بين الأسماء والأفعال ، فتأخذ بعض الأسماء الوظيفة الخاصة بالأفعال وهي " العمل " بحيث تصبح مؤثرة في غيرها ، ولا تكون عاملة إلاّ إذا توسّلت للأفعال وتقرّبت إليها بأن تشبهها في بعض ما يخصّها، والأسماء التي تعمل عمل الأفعال هي: المصدر، اسم الفاعل ، أمثلة المبالغة ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة، اسم الفعل، الظرف والمجرور، اسم المصدر، اسم التفضيل. ذكرها ابن هشام المتوفى سنة (٧٦١هـ) ، وعدتها عشرة[٣].

وإن تضمّنت إشارات النّحاة أسماء أخرى عملت عمل الأفعال، من ذلك عشرين ، ولدن ، وكم ، قال سيبويه :

" وكذلك "ما أحسن عبد الله" و "زيدٌ قد رأيناه" فإنّما أجريته – يعني"أحسن"– في هذا الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثلته ، ولا على إضماره ، ولا تقديمه

---

(١) المرتجل : ابن الخشاب ، تحقيق على حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ ، ٢٢٥ .

(٢) الإنصاف ٤٦/١ ، ٨٠ .

(٣) شرح شذور الذهب : ابن هشام ، مكتبة محمد على صبيح ، ٣٠٤ – ٣٣٣ .

ولا تأخيره ولا تصرُّفه ، وإنّما هو بمنزلة " لدن غدوة " و " كم رجلاً " فقد عملاً عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل "[١] .

وقال :

" كما أنّ " عشرين درهما " و " ثلاثين رجلاً " بمنزلة "ضاربين عبد الله" وليسا بفعل ولا فاعل "[٢] .

بتأمل نص سيبويه السابق نكاد نقول إنّ اسمية أو فعلية "أفعل" التعجب غير محسومة عنده، وإن ذهب البصريون والكسائيُّ المتوفى سنة (١٨٩هـ) إلى أنهما فعل ماض[٣] ، فنصه يقرر أنّ "أحسن" جرى مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل فيما ذكر من خصائصه ، بل وجعله مشبهاً بـ "لدن" و "كم" الثابتتين الاسمية ، أمّا "عشرين" و "ثلاثين" فمحمولتان على "ضاربين" فعملتا كما عمل، ولا غرابة في حمل سيبويه "أفعل" التعجب على الفعل في العمل، فأدلة فعليتها تكافئ أدلة اسميتها ، والرحم قوية بينها وبين "أفعل" التفضيل ، فهما متّحدان صياغة وشروطاً[٤]، وحملت هذه الصيغة حيرة نحوية ، واضطراباً في تصنيفها ، فسيبويه يشير إلى الصلة الحميمة بينها وبين التفضيل في المعنى[٥] ، ويلحقها المبرِّد المتوفى

---

(١) الكتاب ١/١٥٠ .
(٢) الكتاب ١/١٥٠ .
(٣) وهي من المسائل الخلافية ، ينظر الإنصاف ١/١٢٦ – ١٤٨ .
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٣ هـ ، ١/١٦٣ ، ١٦٤ .
(٥) الكتاب ٤/٢١٤ .

سنة (٢٨٥ هـ) بالأسماء في الحكم[١] ، ويجعلها ابن السرّاج مشبّهة بالأسماء[٢] ، وتتجلى الحيرة النحوية في قول الرضّي :

" ولولا انفتاح أفعل التعجّب ، وانتصاب المتعجّب منه بعده انتصاب المفعول به ، لكان مذهبهم جديراً بأن ينصر"[٣] .

أي المذهب الكوفي القائل باسمية " أفعل " التعجّب[٤] .

والتعجّب من الناحية المعنوية تفضيل ، قال ابن فارس المتوفى سنة (٣٩٥هـ) :

" وأما التعجّب فتفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف "[٥] .

وقال ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) : " ولا يتعجّب من شيء إلا وهو مفضّل "[٦] .

فأفعل التعجّب متطفّل على الأفعال في العمل عند سيبويه ، لمخالفته الأفعال في الأمثلة ، والإضمار ، والتقديم ، والتأخير ، والتصرُّف ، مما جعله أقرب شبهاً للأسماء نحو " لدن " و " كم " ، بل يكاد كلامه يفصح عن أن " أفعل " التعجب ليست من الأفعال بشيء .

---

(١) المقتضب : المبرد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ١٧٨/٤ .
(٢) الأصول ١٠٠/١ .
(٣) شرح الكافية ٣٠٨/٢ .
(٤) الإنصاف ١٢٦/١ – ١٤٨ .
(٥) الصاحبي في فقه اللغة : ابن فارس ، تحقيق مصطفى الشويمي١١٨.
(٦) شرح الكافية ٢١٧/٢ .

ومتطفّل عليها في العمل عند الكوفيين لمخالفة الأصل في الأسماء ، وهو " الأصل في الأسماء ألا تعمل " .

وبعد هذا العرض الموجز أقدم أسماء العربية المتطفِّلة على الأفعال في المباحث الآتية :

المبحث الأول
تطفُّل الأسماء التي تدل على حدث

المطلب الأول
المصدر

تعريف المصدر :

يسميه سيبويه الحدث :

" والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد "[١] .

وقال ابن السرّاج :

"المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها"[٢].

وعرفه الحيدرة اليمني المتوفى سنة (٥٥٩هـ) بـ :

" والمصدر اسم الفعل "[٣].

وعرفه ابن الحاجب بـ :

" المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل "[٤] .

---

(١) الكتاب ١/٤٠ ، ٦٩ ، ٧٠ .
(٢) الأصول ٣/٨٥ .
(٣) كشف المشكل : الحيدرة اليمني ، تحقيق د. هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، ١/٤٣١.
(٤) شرح الكافية ٢/١٩١ .

والمصدر مشتق أم مشتق منه ، مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فهو الأصل والفعل مشتق منه عند البصريين ، وهو الفرع المشتق من الفعل عند الكوفيين[١] .

ويختلف عن الأفعال في دلالته على حدث دون زمن ، ويختلف عن الأوصاف العاملة عمل الفعل في دلالته على حدث دون صاحبه[٢] .

وقال ابن مالك :

" المصدر اسم دال بالأصالة على معني قائم بالفاعل "[٣] .

تصنيف المصدر :

تصنّف المصادر ضمن أسماء العربية من الناحية الشكلية ، وفي تأثُّرها بالعوامل ، فتقبل التنوين ، وتعرّف بأل ، وتجرّ ، وتصغّر ، ويُسند إليها .

قال سيبويه :

" لأنّه اسم قد كففت منه النون "[٤] .

وتؤدي عمل الأفعال وظيفياً ، قال سيبويه :

" وذلك قولك : "عجبت من ضربٍ زيداً " فمعناه أنّه يضرب زيداً "[٥] .

---

(١) ينظر الإنصاف ٢٣٥/١ – ٢٤٥ .
(٢) ينظر الكتاب ٢٤٩/١ ، شرح الكافية ١٩٢/٢ ، شرح التصريح ٣/٢ .
(٣) المساعد ٤٦٣/١ .
(٤) الكتاب ٢٥١/١ .
(٥) الكتاب ٢٤٩/١ .

وهو جارٍ عنده على الفعل :

" وكذلك جميع ما ذكرنا إذا أعملت فيه المصدر يجري مجراه من الفعل ، ومن ذلك قولك : "عجبت من موافقة الناس أسودهم وأحمرهم" جرى على قولك : "وافق الناس أسودهم أحمرهم" وتقول "سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض جرى على قولك: "وقعت أنيابه بعضها فوق بعض"[١].

فـ " ضرب " اسمٌ شكلاً ، فعل وظيفة وعلماً ، فهو في معنى "أن يضرب"[٢] كما فسّر سيبويه "موافقة" بـ "يوافق"، و "وَقْع" بـ "وقعت" .

أنواع المصدر :

المصدر أنواعٌ ثلاثة :

الأول : مصدر صدر من اللفظ والمعنى ، مثل ضرب ضرباً، وقام قياماً .

الثاني : مصدر صدر من المعنى دون اللفظ ، مثل : أبغضته كراهة ، قعد القرفصي ، مشى القهقري .

الثالث : مصدر لم يصدر من لفظ ولا معنى ، مثل ويل زيد ، وويحه ، وويسه[٣] .

---

(١) الكتاب ٢٠٧/١ .
(٢) شرح الكافية ١٥/٢ .
(٣) كشف المشكل ٤٣٣/١ ، ٤٣٤ .

عمل المصدر :

تعمل المصادر عمل الأفعال التي اشتقت منها ، لزوماً وتعدية، إلى واحد ، وإلى اثنين ، يجوز الاقتصار على أحدهما أو لا يجوز ، وإلى ثلاثة ، وبحرف جر يجوز حذفه أو لا يجوز[١] .

فشأنها في التعدية واللزوم شأن أفعالها .

وهي كالأفعال في عدم الاستغناء عن الفاعل ، قال سيبويه :

"وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فعل قد عمل في اسم ، لأنَّك لا تلفظ بالفعل فارغاً "[٢] .

فالمصادر وإن كانت أسماء ، وعملها بالتطفُّل على غيرها ، إلاّ أنّها التزمت بأصل المتطفّل عليه في لزوم الفاعل لها .

العامل من المصادر :

يعمل المصدر عمل فعله في موضعين :

الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو " ضرباً زيداً " .

الثاني : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري ، بأن يكون مقدّراً بـــ " أن " والفعل ، أو بـــ " ما " والفعل[٣] .

أي أنّ العمل حقيقة للفعل ، لأنّ الاسم "المصدر" إنّما عمل لأنّه فعل في معناه ، قال الإمام الرضيُّ :

---

(١) ينظر كشف المشكل ٤٣٥/١ وما يليها .
(٢) الكتاب ٢٩٠/١ .
(٣) الكتاب ٤٩٥/١ ، شرح الكافية ١٢٢/١ ، شرح الأشموني ٥٤٤/١ .

" والفعل المعنوي على ضربين لأنّه إمّا أن يكون في اللفظ مشعر به قوي أو لا ، فالأول نحو "مالك" لأنّ الجار والمجرور متعلّق بالفعل أو بما فيه معناه ، وما شأنك ، لأنّ قولك :" شأنك" بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل ، وحسبك ، وقدّك ، وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلاً لك وويلك وويل لك لأنّ الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل"(١) .

والمصادر أفعال مع الضميمة ، وهي "أنْ"(٢)، فإذا قدّرت بأن والفعل عملت(٣) .

شروط إعمال المصدر :

المصدر في الأصل غير مستحق للعمل ، فلم يعمل مطلقاً ، بل اشترط النحويون لعمله ما يأتي :

١ – أن يكون مظهراً ، وأجاز الكوفيون عمل المصدر الضمير ، مستدلين بقول زهير بن أبي سلمى(٤) :

وما الحرب إلاّ ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المُرَجَّم

أي : وما الحديث عنها ، وتأوّله البصريون على أنّ "عنها" متعلق بـــ "أعني" مقدراً(٥) .

---

(١) شرح الكافية ١٩٦/١ .
(٢) شرح الكافية ١٥/٢ .
(٣) شرح الكافية ١٢٢/١ .
(٤) همع الهوامع ٦٦/٥ ، خزانة الأدب : البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٩م ، ١٠/٣ ، ١١٩/٨ .
(٥) همع الهوامع ٦٦/٥ .

٢ – أن يكون مفرداً ، وجوزه قوم في الجمع المكسّر ، واختاره ابن مالك ، المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) ، قال :

" لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعية "[١].

ومن شواهده قول علقمة[٢] :

وقد وعدتك موعداً لو وفت به مواعد عرقوب أخاه بيثرب

ومنه قول العرب : " تركته بملاحس البقر أولادها "[٣] .

٣ – أن يكون مكبّراً ، ولا يعمل المصغّر ، لأنّ التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم معه نقص المعنى[٤] .

٤ – أن يكون غير محدّد ، فلو حُدِّد بالتاء لم يعمل[٥] ، أمّا قول الشاعر[٦] :

يُحابي به الجَلْد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

---

(١) شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، د. محمد المختون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ، ١٠٧/٣ .
(٢) الكتاب ٣٢٨/١ ، شرح التسهيل ١٠٧/٣ ، همع الهوامع ٦٦/٥ .
(٣) شرح التسهيل ١٠٧/٣ .
(٤) شرح التسهيل ١٠٧/٣ ، همع الهوامع ٦٥/٥ .
(٥) شرح الأشموني ٥٤٥/١ .
(٦) غير منسوب في همع الهوامع ٦٥/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٥/١ ، حاشية يس على شرح التصريح : الشيخ يس ، حاشية شرح التصريح للأزهري ، دار الفكر ، ٦٢/٢ .

فشاذ[١] .

والشروط السابقة تتعلّق بصيغة المصدر في ذاته ، دون مراعاة تركيبه داخل الجملة ، وكل ما اشترط فيه إنّما هو من خصائص الأسماء ، فالغرض من هذه القيود إبعاده عن شبهها " التخلّي عن خصائص الأسماء " .

وعلل الحيدرة اليمنى امتناع إعماله محذوفاً بأنّه من صريح الأسماء وليس له قوة الفعل[٢] .

وعلل السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) ، امتناع العمل في الحالات السابقة بـ :

" لأنّ كلاً مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل ، خصوصاً الإضمار"[٣] .

فالحرص من النّحاة أن يفارق الأسماء من الناحية الشكلية عند العمل .

ولإعماله شروط أخرى تتعلّق به مركباً داخل الجملة ، وهي :

١ – أن لا يفصل بينه وبين معموله بشيء ، لأنّه من صلته ، والصلة بعض الموصول[٤] .

---

(١) شرح الأشموني ١/٥٤٥ .
(٢) كشف المشكل ١/٤٤٠ .
(٣) همع الهوامع ٥/٦٥ .
(٤) كشف المشكل ١/٤٤١ ، شرح التصريح ٢/٥ .

يلاحظ أنّ النّحاة يعلّلون لما تطفّل على غيره فأخذ أيّاً من أحكامه بانحطاط الفروع عن الأصول[١] ، أمّا هنا فلصنعة نحوية ، وهي أنّه عبارة عن حرف مصدري وفعل ، فكيف يفصل بين الصلة والموصول ؟

٢ – أن لا يتقدّم معموله عليه ، لأنّه غير متصرّف في نفسه فأحرى أن لا يتصرّف في معموله[٢] ، ولأنّه كالموصول ، ومعموله كالصلة ، والصلة لا تتقدّم على الموصول[٣] .

أي أنّ لها أصل العمل دون وصفه ، فالمعمول لا يتقدّم عليها.

ويمتنع عند الحيدرة اليمني تقديم المعمول بنوعيه ، المقدر بـ "أن" والفعل ، والذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو "ضرباً زيداً" لأن المنع عنده لعدم تصرُّفه في نفسه ، أمّا القائلون بأنّ علّة المنع أنّه كالصلة ، فإنّهم لا يمنعون تقدُّم معمول المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، فجوَّز بعضهم تأخّر المصدر عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو "زيداً ضرباً" أو كان المعمول ظرفاً أو شبهه ، نحو " اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار " ، وقوله تعالي : ﴿ بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾[٤] .

---

(١) الإنصاف ١/١٧٦ .
(٢) كشف المشكل ١/٤٤١ .
(٣) الأصول ١/١٣٧ ، همع الهوامع ٥/٩٦ .
(٤) سورة الصافات : آية ١٠٢ ، ينظر المقتضب : ٤/١٥٧ ، شرح الكافية ٢/١٩٥ ، البحر المحيط : أبو حيان ، مطابع النصر ٧/٣٦٩ ، حاشية الصبان ٢/٢٨٧ .

وتقديم المعمول على المصدر العامل فيه مرتبط بالعامل ، والعامل عند سيبويه[١] والجمهور المصدر ، لأنّه بدل من الفعل ، وقيل العامل فعل محذوف ناصب للمصدر ، وعلي هذا القول يصح تقديم المعمول على المصدر[٢] .

٣ – أن لا ينعت قبل تمام عمله ، فلا يجوز " أعجبني ضربك المبرح زيداً " لأنّ معمول المصدر بمنزلة الصلة ، فلا يفصل بينهما ، وحكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك[٣] ، ولأنّ النعت من خصائص الأسماء فيبعد عن الفعل ، ولم يؤثّر بعد تمام العمل لضعفه بتأخُّره عن استقرار العمل[٤] .

علّة إعمال المصدر :

يعمل المصدر عند سيبويه لأنّه جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وليس كاسم الفاعل في جريه على الفعل المضارع باحتياجه إلى فاعل ومفعول ، ولم تحتج إليه في " هذا ضاربٌ زيداً "[٥] .

فكلاهما جار على الفعل المضارع ، وإن افترقا في الاحتياج إلى الفاعل والمفعول .

---

(١) الكتاب ٣٧٣/١ .
(٢) ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان ، د.رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ، ٢٢٥٥/٥ ، همع الهوامع ٧٦/٥ .
(٣) شرح الأشموني ٥٤٥/١ .
(٤) حاشية الصبان : ٢٨٦/٢ .
(٥) الكتاب ٢٤٩/١ .

وعلّله ابن السرّاج باشتقاق الفعل فيه ، وبنائه مثله للأزمنة الثلاثة[١] .

وهذا على المذهب البصري القائل بأنّ المصدر أصل الفعل .

وذهب الحيدرة اليمني إلى أنّ المصدر هو الفعل الحقيقي لأنّ القيام فعل القائم ، والضرب فعل الضارب ، والمصدر حدث ، والحدث فعل في الحقيقة ، فلا يشارك الاسم في أخص علاماته إلاّ بوضعه اسماً للأشياء المختلفة[٢] .

فالمصدر عنده فعل ، لأنّ القيام في أصله حدث يحتاج إلى من يقوم به ، فالحدث والفعل شيء واحد ، وذكر الصبّان ما يقرب من ذلك، وهو أنّ المصدر أصل الفعل[٣] ، وعلى قوله يكون المصدر أقوى من الفعل في العمل ، لأنّ القواعد الأصولية النحوية تنحط فيها الفروع عن درجة الأصول ، وقيل إنّ عمل المصدر بسبب قوة المشابهة للفعل[٤] ، فيصبح لدينا أقوال ثلاثة في علة إعمال المصدر ، يعمل بحق الأصل لأنّه هو الفعل ، عمله أقوى من الفعل لأنّه أصل له والفروع تنحط عن درجة الأصول ، يعمل تطفُّلاً لأنّ الأسماء الأصل فيها أن تكون معمولة لا عاملة ، ولكنّه أشبه الفعل فعمل عمله .

---

(١) الأصول ١/١٣٧ .
(٢) كشف المشكل ١/٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٣) حاشية الصبان ٢/٢٨٣ .
(٤) حاشية الصبان ٢/٢٨٣ .

وذكر الرضيُّ أنّ مشابهته للفعل ضعيفة لأنّه يسد مسد الفعل بضميمة، بينما يسد اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والظرف وأخوه مسد الفعل من غير حاجة إلى ضميمة[١] .

أنواع المصدر الذي يحل محله الفعل مع أن :

للمصدر الذي يحل محله فعل مع " أن " ثلاثة أنواع :

الأول: أن يكون مضافاً ، وعمله أكثر من عمله غير مضاف، وهو متّفق عليه ، ويضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول ، فمن الأول قوله تعالي : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[٢]، ومن الثاني قول الشاعر[٣]:

ألا إنَّ ظُلْم نفســه المرءُ بيّن إذا لم يصنها عن هوي يغلب العقلا

وكثرة عمله في هذه الصورة لأنّ الإضافة جعلت المضاف إليه كجزء من المضاف ، وجعلت المضاف كالفعل في عدم قبول أل ، والتنوين ، فقويت به مناسبة المصدر للفعل[٤] .

فالعمل هنا توسّل للفعل في الابتعاد عن خصائص الأسماء .

---

(١) ينظر شرح الكافية ١٥/٢ ، ١٦ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٥١ .
(٣) بلا نسبة في شرح قطر الندي : ابن هشام ، المكتبة التجارية الكبري ، الطبعة الحادية عشرة ٢٦٧ ، شرح التسهيل ١١٨/٣ ، شرح التصريح ٥/٢ .
(٤) شرح التسهيل ١١٥/٣ .

الثاني: أن يكون منوّناً ، وعمله منوّناً أقيس من عمله مضافاً، لشبه الفعل بالتنكير، ومنه قوله تعالي ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ﴾[١] والمصدر المنوَّن يشبه الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة[٢]، فلما تقرّب المصدر إلى الفعل بشيء من خصائصه كان أقيس من جهة العمل ، وإن كان النوع الأول أكثر استعمالاً .

الثالث : المعرّف بأل ، وعمله قليل في السماع ، ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه ، ومنه[٣] :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

فضعف العمل لأنّ المصدر متلبّس بما هو من خصائص الأسماء ، مما جعل عمله مشكلاً ، فذهب قوم إلى أنّ العمل بعده بفعل مضمر[٤] .

الخلاف في إعمال المصدر بأنواعه :

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المضاف ، ولا خلاف أيضاً في جواز إضافته إلى الفاعل ، كما في

---

(١) سورة البلد آية ١٤ – ١٥ ، في قراءة نافع ، وابن عباس ، وعاصم ، وحمزة ، البحر المحيط ١٥٢/٨ ، ١٥٣ .
(٢) شرح التسهيل ١١٥/٣ .
(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٥٣/١ ، المقرّب : ابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار ، عبد الله الجبوري ، وزارة الأوقاف ، بغداد ١٤٤ ، شرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٠ ، شرح التسهيل ١١٦/٣ ، شرح التصريح ٦/٢ .
(٤) تنظر أنواع المصدر وصوره التركيبية في : ارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥ – ٢٢٦٣ ، شرح التسهيل ١١٥/٣ – ١٢١ ، همع الهوامع ٧١/٥-٧٥.

قوله تعالي : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾[١] أو إلى المفعول كما في قوله تعالي : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ [٢].

أمّا المصدر المنوّن فمذهب الكوفيين أنّه لا يعمل ، والمرفوع والمنصوب بعده على إضمار فعل يفسّره المصدر[٣] ، وتنوينه عندهم كتنوين "زيد" و "عمرو"[٤] فالبصريون على أن التنوين فيه كالنون الخفيفة المؤكدة في الأفعال ، فأشبهتها فكان العمل أقيس ، والكوفيون على أنّه التنوين الخاص بالأسماء ، فتشبّثت بما يخصّها، فبعد الشبه وانتفى العمل .

وفي هذا النوع أربعة مذاهب على النحو التالي :

الأول : لا يجوز إعماله ، وعليه الكوفيون ، والبغداديون[٥]، ووافقهم جماعة من البصريين ، ومنهم ابن السرّاج[٦] .

الثاني : يجوز إعماله، كالمصدر المنوّن ، وهو مذهب سيبويه[٧] .

الثالث : يجوز إعماله على قبح ، وهو مذهب الفارسيّ[١]، المتوفى سنة (٣٧٧هـ) ، وجماعة من البصريين[٢] .

---

(١) سورة الروم آي ٤ – ٥ .
(٢) سورة ص آية ٢٤ .
(٣) شرح التصريح ٥/٢ ، المساعد : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، ١٤٠٥ هـ ٢٣٤/٢ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥ .
(٥) شرح التصريح ٦/٢ .
(٦) الأصول ١٣٧/١ .
(٧) الكتاب ٢٥٣/١ .

الرابع : التفصيل ، فإن عاقب الضمير "أل" جاز الإعمال ، وإن لم يعاقب لم يجز ، وهو مذهب ابن الطراوة[٣] ، المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ، وأبي بكر بن طلحة[٤] ، المتوفى سنة (٦١٨هـ) .

كما اختلف النّحاة في أقوى المصادر في العمل ، فذهب الزجّاج[٥] المتوفى سنة (٣١١هـ) ، والفارسي[٦] ، والشلوبين[٧] المتوفى سنة (٦٦٠ هـ) إلى أنّ إعماله منوّناً أقوى .

وذهب الفرّاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) ، وأبو حاتم[٨] المتوفى سنة (٢٥٥هـ) إلى أنّ إعمال المضاف أقوى ، ثم المنوّن[٩] .

وذهب ابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٩هـ) إلى أنّ إعمال المعرّف بأل أقوى من إعمال المضاف في القياس[١٠] .

---

(١) الإيضاح العضدي : الفارسيُّ ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الثانية ، دار العلوم ، ١٤٠٨هـ ، ١٨٦ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ .
(٣) المساعد ٢٣٥/٢ .
(٤) شرح التصريح ٦/٢ ، وأبو بكر بن طلحة هو : محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي ، الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة ، كان إماما في صناعة العربية ، له بغية الأمل ، توفي سنة ٦١٨ هـ ، ينظر بغية الوعاة ١٢١/١ .
(٥) المساعد ٢٣٦/٢ .
(٦) الإيضاح ١٨٦/١ .
(٧) التوطئة : الشلوبين ، تحقيق د. يوسف أحمد المنطوع ، الكويت ، ١٤٠١هـ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ .
(٨) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، أبو حاتم السجستاني ، كان أعلم الناس بالعروض ، صنف إعراب القرآن ، لحن العامة ، المقصور والممدود وغيرها، توفي سنة ٢٥٥هـ ، ينظر بغية الوعاة ٦٠٦/١ .
(٩) ارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ .
(١٠) المقرب ١٤٤ .

وذهب أبو حيان المتوفى سنة (٧٤٥هـ) إلى أنّ إعماله مضافاً أحسن من قسيميه ، وإعمال المنوّن أحسن من إعمال ذي اللام[١] .

وقال السيوطيُّ :

" قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف ، وذي أل عندي هو القياس ، لأنّه قد دخله خاصة من خواص الاسم، فكان قياسه ألاّ يعمل ، فكذلك المنوّن ، لأنّ الأصل في الأسماء ألاّ تعمل ، فإذا تعلّق اسم باسم ، فالأصل الجر بالإضافة "[٢].

فالقياس في الإعمال والإضافة مترتب على دخول خصائص الأسماء على المصادر ، وعدم دخولها ، فإن دخلتها بَعُدَ العمل قياساً ، فتحن إلى أصلها .

وذكر ابن الخشّاب إنّ إعمال المصدر المحلّي بأل معدوم في الفصيح ، أو كالمعدوم ، لأنّه يبعد من شبه الفعل في الحكم ، فالفعل لا يتعرّف البتّة[٣] .

وقال الفارسيُّ :

" ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل"[٤] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ .
(٢) همع الهوامع ٧٣/٥ .
(٣) المرتجل ٢٤٦ .
(٤) الإيضاح ١٨٦/١ ، وينظر شرح الكافية ١٨٢/١ .

وسوّى ابن يعيش المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) بين الألف واللام، والتنوين في المصدر ، فعمله في أحدهما كعمله في الآخر[١] .

ونصب المعمول عند مانعي إعماله للفعل المحذوف النائب عن المصدر[٢] .

والخلاف في أقوى المصادر عملاً يلاحظ فيه القرب أو البُعد من شبه الفعل بما قارنه من خصائص الأسماء ، ولا خلاف في أنّ الإضافة ، والتنوين ، وأل ، جميعها من خصائص الأسماء ، و"أل" في المصدر مباينة لها في اسم الفاعل، فالتي في المصدر للتعريف، والتي في اسم الفاعل موصولة تفيد التعريف[٣] ، أمّا التنوين فمختلف فيه ، هل هو كتنوين "زيدٍ" فهو أقرب للأسماء ، أم كنون التوكيد الخفيفة فيكون أشبه بالأفعال، والمصادر عملت أم لم تعمل لاتفاق اسميتها ، وهي في جميع استعمالاتها تقع المواقع الإعرابية التي تقعها الأسماء ، وتأتي على الأصل في الأسماء فتضاف ، وإضافتها تكون إلى الفاعل ، وإلى المفعول، وإلى الظرف ، فمن إضافتها إلى الفاعل مع ذكر المفعول، قوله تعالي : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[٤] ، ومن إضافتها إليه مع حذف المفعول، قوله تعالي:

---

(١) شرح المفصل : ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، ٦٥/٦ .
(٢) شرح التصريح ٤/٢ .
(٣) شرح المفصل ٦١/٦ .
(٤) سورة البقرة آية ٢٥١ .

﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ ﴾[١] ، ومن إضافتها إلى المفعول مع ذكر الفاعل قول الأقيشر الأسدي[٢] :

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيزِ أفواهُ الأباريق

وقيل إن هذه الصورة شاذةٌ ، ومقصورة على الضرورة[٣] .

ومن إضافتها إلى المفعول مع حذف الفاعل ، قوله تعالـــي : ﴿ لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[٤] ومن إضافتها إلى الظرف "ضايقني قتالُ يومِ الجمعة زيدٌ عمراً"[٥] ، ومن الفصل بين المصدر ومعموله بالجار والمجرور المتعلّق به ، قول منقذ التميمي[٦] :

بضرب بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامهـــنَّ عن المقيل

فالاسمية متحققة في المصادر من جانبي الموقع ، والإضافة ، بل إنّ الاسمية لازمة أحياناً، ولا سبيل إلى الإعمال ، قال سيبويه :

---

(١) سورة التوبة آية ١١٤ .
(٢) المقرّب ١٤٣ ، مغني اللبيب : ابن هشام ، دار أحـياء التراث العربي ٥٣٦/٢ ، همع الهوامع ٧٤/٥ .
(٣) مغني اللبيب ٥٣٦/٢ .
(٤) سورة فصلت آية ٤٩ .
(٥) ينظر همع الهوامع ٧٥/٥ ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، الطبعة السادسة ٢٠٦/٣.
(٦) الكتاب ١٨٢/١ ، ٢٥٠ ، المقتضب ٥٤/٢ ، شرح المفصل ٦١/٦ ، شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، ١٤٠٢ هـ ، دار المأمون ١٠١٣/١ ، التبصرة والتذكرة : الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد على الدين ، ١٤٠١ هـ ، ٢٣٩/١ .

" وتقول : "أزيدٌ أنت له أشدُّ ضرباً أم عمرو" فإنّما انتصاب الضرب كانتصاب "زيد" في قولك : "ما أحسن زيداً" وانتصاب "وجه" في قول "حسنُ وجهَ الأخ" فالمصدر هنا كغيره من الأسماء كقولك: "أزيدٌ أنت له أطلق وجهاً أم فلان" وليس له سبيل إلى الإعمال ، وليس له وجه في ذلك"[١] .

فالمصدر هنا مساوٍ للوجه ، ولزيدٍ ، وليس لواحد منهما عمل، ووقع معمولاً لما قبله على الأصل في الأسماء .

وتتحقّق فيه الفعلية من جهة العمل، فالمضاف إليه معه إمّا فاعلاً وما بعده مفعولاً، أو مفعولاً وما بعده فاعلاً، ويكون هذا أكثر وضوحاً عند ملاحظة التابع، فتابع المضاف إليه المجرور يجر على اللفظ، ويحمل على المحل، ومن رفع التابع، قول لبيد العامري[٢]:

حتى تهجَّر في الرواح وهاجها طلــب المعقب حقّه المظلومُ

برفع "المظلوم" حملاً على الموضع[٣] .

ومن نصب تابع المجرور لفظاً ، المنصوب محلاً ، قول زياد العنبري[١] :

---

(١) الكتاب ١٨٧/١ .
(٢) ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق إحسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ – ١٢٨ ، الإنصاف ٢٣٢/١ ، شــرح المفصل ٦٦/٦ .
(٣) الإنصاف ٢٣٢/١ ، شرح التصريح ٤٢٣/١ .

قد كنتُ داينتُ بها حساناً مخافــةَ الإفلاسِ والليانا

نصب " الليانا " عطفاً على محل " الإفلاس " وهو مفعول المصدر، ذكره الأزهري[٢] ، و"مخافة" اسم مصدر لا مصدر كما ذكر ، ومثاله " عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ ، وعمراً "[٣] .

وذكر الأشمونّي أنّ جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين إلى منع الإتباع على المحل ، وفصّل أبو عمرو ، فأجازه في العطف والبدل ، ومنعه في التوكيد والنعت[٤] .

وامتناعه عند سيبويه في قوله :

" ومَن قال " هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً " قال : " عجبت له من ضرب زيدٍ وعمراً " كأنه أضمر "ويضرب عمراً " أو " ضرب عمراً "[٥] .

فالنصب على إضمار العامل لا على التشريك والتبعية بالحمل على المحل ، ولعلّ علّة من منع أنّ المصدر عندما أضيف رجع

---

(١) الكتاب ٢٥٢/١ ، شرح المفصل ٦٥/٦ ، ولرؤية في ملحق ديوانه ، تحقيق وليم بن الورد ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م ، ١٨٧ .
(٢) شرح التصريح ١٠/٢ .
(٣) شرح المفصل ٦٥/٦ .
(٤) شرح الأشموني ٥٥٢/٢ .
(٥) الكتاب ٢٥٢/١ .

إلى الأصل ، أي الإضافة وعدم الإعمال ، فلا يُحمل التابع على العمل الذي يُعدُّ خروجاً عن الأصل .

وعلّل ابن يعيش جعل الجر الوجه بتشاكل اللفظين ، واتفاق المعنيين[١] .

فالمصادر بوصفها أسماء تكون متطفّلة على الأفعال في العمل، وهي من الأسماء التي جمعت بين الفعلية والاسمية، فالفعلية في العمل ، والاسمية في عمل غيرها فيها ، واحتلالها المواقع الإعرابية التي تحتلها الأسماء ، وأرى - والله أعلم - أنّ المصادر وإن كانت أسماء من الناحية الشكلية ، إلاّ أنّها أفعال من الناحية المعنوية[٢] ، فهي اسم وضعاً ، فعل أصلاً ، فلها من كل واحد منهما حظ ، فالمصادر في الجانب الاسمي يحذف معها الفاعل ، فهو ليس مضمراً ، لأنّ المصدر جنس كسائر الأجناس ، والأسماء مكتفية بأنفسها ، مستغنية عن غيرها ، والفعل بخلاف ذلك ، وهي من الجانب الفعليّ تباين أسماء الأجناس بأنّ حروفها ما أصله العلم، وهو الفعل[٣] ، والعامل من المصادر ما قُدِّر بـــ " أن " والفعل ، أو " ما " والفعل ، أو تاب عن فعله ، أي أنّ المصدر تطفّل على الفعل في العمل لمّا كان هو الفعل في المعنى ، فتوسّل بالمعني إلى الأفعال فعمل عملها ، وإن كان شكله شكل الأسماء .

---

(١) شرح المفصل ٥٦/٦ .
(٢) شرح المفصل ٦٠/٦ .
(٣) ينظر المرتجل ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

المطلب الثاني
التطفُّل في اسم المصدر

تعريف اسم المصدر :

لا تختلف ماهية اسم المصدر عن المصدر ، فهو الاسم الدال على مجرّد الحدث من غير تعرُّض لزمان ، علماً كان أو غير علم[١]، وعرَّفه ابن مالك بـــ :

" اسم يساوي المصدر في الدلالة ، ويخالفه إما بعلمية كحماد علم جنس للحمد ، وإمّا بخلوّه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في الفعل كـــ "اغتسل غسلاً "[٢].

أنواع اسم المصدر :

اسم المصدر علم وغير علم ، فمن العلم " يسار " في قول حُميد بن ثور[٣] :

فقلت : امكثي حتى يسار لعلّنا نحج معاً قالت : أعاماً وقابله

وما شابهه ، نحو " برة " و " فجار " و " حماد " مما دلّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام لتضمن الإشارة إلى حقيقة[١] .

---

(١) شرح التصريح ٣/٢ .
(٢) المساعد ٤٦٣/١ .
(٣) ديوان حميد بن ثور الهلالي : صنعة عبد العزيزي الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٠م ، ١١٧ ، الكتاب ٣٠٥/٣ ، شرح المفصل ٥٥/٤ ، شرح التسهيل ١٢١/٣ .

أمّا غير العلم ، فاسم مصدر ميمي ، أي : مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة ، نحو " مُصاب " " مضرب " " مقتل " ومن إعماله قول الحارث بن خالد المخزومي[٢] :

أظلومُ إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظُلم

فإنّ "رجلاً" مفعول به لاسم المصدر "مُصاب"[٣] .

واسم مصدر اسم لغير الحدث ، ثم استعمل له ، نحو "الكلام " فإنّه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات ، ثم نقل إلى معنى التكليم ، ومثله " الثواب " و" العطاء "[٤] .

عمل اسم المصدر :

اسم المصدر العلم نحو " يسار " و " برة " و " فجار " متعرِّف بالعلمية ، غير عامل إجماعاً ، لأنّ الأعلام لا تعمل[٥]، فالعلمية أبعدته عن الجانب الفعلي الذي عملت المصادر على اعتباره ، فأسماء المصادر لا يقصد بها الشياع ، ولا تضاف ، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ، ولا تقبل "أل" ولم تقم مقام المصادر في توكيد الفعل ، وتبيين نوعه أو مرّاته[٦] .

---

(١) شرح التسهيل ١٢١/٣ .
(٢) شعر الحارث بن خالد المخزوي ، تحقيق يحيي الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٢م ، ٩١ ، شرح التصريح ٧/٢ ، همع الهوامع ٧٧/٥ .
(٣) شرح التصريح ٧/٢ .
(٤) شرح شذور الذهب ٢٢٨ ، شرح الأشموني ٥٤٧/١ .
(٥) شرح التصريح ٦/٢ .
(٦) همع الهوامع ٧٧/٥ .

فكل ما خالف به اسم المصدر المصادر إنّما هو من خصائص الأسماء ، فبعدت عن شبه الفعل الذي يسمح لها بالعمل ، فانتفى عملها . أما غير العلم فالمبدوء بالميم الزائدة يعمل اتفاقاً ؛ لأنّه مصدر في الحقيقة ، وإنّما سموه اسم مصدر تجوّزاً[١] .

فالاتفاق على عمله عائد إلى حقيقته في كونه مصدراً ، والمصادر أفعال في المعنى .

واسم المصدر الذي يكون لغير الحدث ثم يستعمل له في عمله خلاف ، فأجازه الكوفيون والبغداديون ، تمسكاً بالسماع ، في نحو قول القطامي[٢] :

أكفراً بعد ردِّ الموت عنِّي وبعد عطائِك المائة الرتاعا

وقول حسَّان بن ثابت[٣] :

فإنّ ثواب اللهِ كلَّ موحد جنان من الفردوس فيها يُخَلَّدُ

نصب " المائة " باسم المصدر " عطاء " ، ونصب " كلَّ " باسم المصدر " ثواب "[٤] .

ومنعه البصريون، فيضمرون للمنصوبات أفعالاً تعمل فيها[١].

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٢٧ ، شرح التصريح ٦/٢ ، همع الهوامع ٧٧/٥.
(٢) ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، دار الثقافة، بيروت ٣٧ ، شرح شذور الذهب ٣٢٧ ، شرح التصريح ٧/٢ ، شرح الأشموني ٥٤٧/١ .
(٣) الديوان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ٩١ ، شرح شذور الذهب ٣٢٩ ، همع الهوامع ٧٨/٥ .
(٤) شرح شذور الذهب ٣٢٩ .

وإعماله عند الصيمري – من نحاة القرن الرابع – من النوادر[٢] .

ومنع الكسائي المتوفى سنة (١٨٩هـ) إعمال ثلاثة ألفاظ ، "الخبز ، الدَّهن ، القُوت" وأجازه الفرّاء وحكى عن العرب "أعجبني دَهْنُ زيدٍ لحيتَه"[٣] .

ونقل السيوطيُّ عن أبي حيَّان : "والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسِّره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا جرى مجرى المصدر في العمل ، لا في ضرورة ولا في غيرها "[٤] .

ولعلَّ المانعين لحظوا فيه الاسمية ، والمجوزين اعتمدوا على المصدرية ، ونلاحظ أنّ اسم المصدر المجمع على منع إعماله خالص للاسمية، والمجمع على إعماله يكاد يكون مصدراً في حقيقته نائباً عن الأسماء ، والمختلف فيه من منع اعتبر الجانب الاسمي ، ومن أجاز اعتبر الجانب الفعلي "المصدر" والذي أراه في هذا النوع – والله أعلم – أنّ اسم المصدر في نحو "عطاء" و"ثواب" و"كلام" في قول الشاعر[٥] :

---

(١) شرح التصريح ٧٩/٢ .
(٢) التبصرة والتذكرة ٤٢٥/١ .
(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٦٥/٥ .
(٤) همع الهوامع ٧٨/٥ .
(٥) شرح شذور الذهب ٣٢٩ ، شرح التسهيل ١٢٣/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٢٦٥/٥ ، والبيت بلا نسبة .

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت : صحيح ذاك لو كانا

إمّا أنّ تكون أعلاماً ، نحو قولـه تعالي : ﴿ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[١] وقولـه تعالي : ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا ﴾[٢] وقولـه تعالـي : ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً ﴾[٣] وإمّا أنّ يصح تقديره بـ "أنْ" والفعل ، كما في الأبيات السابقة فقوله " وبعد عطائك المائة " يصح تقديره بـ " أنْ تعطي " وقوله " ثواب الله كل موحد " يصح تقديره بـ " أنْ يثيب الله كلَّ موحِّد " وقوله " كلامك هنداً " يصح تقديره بـ " أن تُكلِّم هنداً " فالأول لا يعمل ، والثاني يعمل ، وما أجازه الكوفيون والبغداديون من إعماله هذا هو وجهه ،فهي كالمصادر في التقدير بـ "أن" والفعل ، وإن كانت أسماء لها ، كما أنَّها أحداث في الأصل ، كما أن الفعل حدث ، فما كان اسم عين لم يعمل ، وما كان اسم حدث عمل .

(١) سورة هود آية ١٠٨ .
(٢) سورة ص آية ٣٩ .
(٣) سورة النبأ آية ٣٦ .

المبحث الثاني

تطفُّل الأسماء التي تدل على حدث وصاحبه

المطلب الأول

تطفُّل اسم الفاعل

تعريفه وصياغته :

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث .

وصيغته من الثلاثي على فاعل ، ومن غير الثلاثي علي صيغة المضارع ، بميم مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر[١] .

وقيل : الصفة الدّالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها[٢] .

ماهية اسم الفاعل :

يصنّف ضمن أسماء العربية المشتقّة ، فمعنى الحدوث فيه لم يخرجه عن الأسماء .

دلالة اسم الفاعل :

يدل اسم الفاعل على حدث وصاحبه ، قال سيبويه :

" لأنك إذا قلت: " هذا ضاربٌ " فقد جئت بالفاعل وذكرته"[٣].

---

(١) شرح الكافية ١٩٨/٢ .
(٢) المساعد ١٨٨/٢ .
(٣) الكتاب ٤٩/١ .

وقال :

" ولم تحتج حين قلت : " هذا ضاربٌ زيداً " إلى فاعل ظاهر، لأنّ المضمر في " ضارب " هو الفاعل "[١] .

فالمشتق هنا فاعل موصوف ، والمعني فيه متجدّد حادث ، لا مستقرّ ثابت[٢] .

عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله وفق شروط معينة ، أمّا كيف عمل وهو اسم وحقُّ الأسماء ألاّ تعمل ؟ فأجاب عنه سيبويه :

"ومن ذلك قولك : " وهذا ضاربٌ زيداً غداً " فمعناه وعمله مثل " هذا يضرب زيداً غداً "[٣] . فالشكل شكل الأسماء ، والمعنى والعمل معنى وعمل الفعل المضارع .

وهل يستحق هذا العمل في جميع أحواله ، يقول سيبويه :

"فإذا حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول :

" هذا ضاربٌ عبد الله الساعة " فمعناه وعمله مثل " هذا يضرب زيداً الساعة " و " كان زيدٌ ضارباً أباك " فإنّما تحدِّث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه ، و" كان موافقاً زيداً " فمعناه

---

(١) الكتاب ٤٩/١ .
(٢) المساعد ١٨٨/٢ .
(٣) الكتاب ٢١٨/١ .

وعمله كقولك : " كان يضرب أباك " و " يوافق زيداً " فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً "[١] .

فاسم الفاعل والفعل المضارع سواء في المعنى والعمل إذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه .

واسم الفاعل ليس عريقاً في العمل ، ولا أصلاً فيه على اعتباره اسماً، والعمل فيه بحق الشبه لا بحق الأصل ، قال سيبويه:

" لأن " ضارباً " اسم وإن كان فيه معنى الفعل "[٢] وإن كان أصلاً في العمل بالنظر إلى بعض أسماء العربية العاملة كأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة ، فهنّ لاحقات به ، قال سيبويه :

" فأمّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فـ "فاعل"[٣] .

وقال الفارسيُّ :

" إنّما وصف بالمصادر النكرة ، وهو قولك : " مررت برجل حسبك ، وكفيك ، وما شئت من رجل " لأنّ المصدر مشبّه باسم الفاعل ، لأنّه يعمل كما يعمل "[٤] .

---

(١) الكتاب ٢١٨/١ .
(٢) الكتاب ١٥٥/١ .
(٣) الكتاب ١٧٣/١ .
(٤) المسائل المنثورة : الفارسيُّ ، تحقيق مصطفي الحدري ، دمشق ٤٤ .

وشبه اسم الفاعل بالفعل المضارع أنّه جارٍ عليه في حركاته وسكناته ، وعدد حروفه ، وهذا شبه لفظي ، وهو في معناه ، وهذا شبه معنوي[١] .

والرحم بينهما قوية فكما أشبه اسم الفاعل الفعل المضارع أشبه المضارع اسم الفاعل :

" وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى " فجاءني زيد يركب " بمعنى جاءني زيد راكباً ، ولاسيّما هو يصلح للحال وضعاً ، وبين الحالتين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين "[٢] .

فاستغناء الحال هنا عن الواو لمشابهة يركب لراكب التي لا تحتاج إليها ، فكما أشبه اسم الفاعل الفعل المضارع فعمل عمله ، أشبه المضارع اسم الفاعل فاستغني عن الواو عند وقوعه حالاً .

ومذهب المازني المتوفى سنة (٢٤٩هـ) في جعل الحروف الأربعة في المضارع والأمر ، وهي الألف في المثنيات ، والواو في جمعي المذكر السالم ، والياء في المخاطبة ، والنون في جمعي المؤنث علامات كألف الصفات وواوها في نحو " ضاربان " و"حسنون" حروفاً والفاعل مستكن إنما هو بحمل المضارع على اسم الفاعل[٣] .

---

(١) ينظر شرح المفصل ٧٦/٦ .
(٢) شرح الكافية ٢١٢/١ .
(٣) شرح الكافية ٩/٢ .

كما أجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته للاسم، قال تعالي : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[١] ويمتنع " زيد هو قال " لأنّ الماضي لا يشابه الأسماء[٢] .

فالتطفّل متبادل بين الفعل المضارع واسم الفاعل إذ يشبه كل منهما الآخر .

اسم الفاعل والفعل المضارع من الناحية التركيبية :

كلٌ من اسم الفاعل والفعل المضارع يقعان خبراً للمبتدأ ، ولما دخل علي المبتدأ من العوامل ، كباب "كان" و "إنّ" يصف كلٌ منهما النكرة ، نحو "مررت برجل ضاحك ويتحدث " و " برجل يتحدث وضاحك " فـ " يفعل" تصف النكرة ، وكذلك "فاعل" ولذا صح عطف أحدهما على الآخر ، قال تعالي : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٣] ويجوز تقديم منصوبه عليه ، نحو " هو عمراً مُكْرِم " كما جاز تقديم معمول الفعل ، ويعمل مضمراً عند من قدّر اسم الفاعل ناصباً لـ " عمرو" في نحو "هو ضاربٌ زيداً وعمراً " وفي نحو " أزيداً أنت ضاربه "[٤] .

---

(١) سورة فاطر آية ١٠ .
(٢) شرح الكافية ٢٥/٢ .
(٣) سورة الملك آية ١٩ ، وينظر كتاب الشعر : الفارسيُّ ، تحقيق د.محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، ٤٢٧/٢ ، الأمالي الشجرية : أبو السعادات بن الشجري ، دار المعرفة ١٦٧/٢ .
(٤) شرح المفصل ٦٩/٦ ، همع الهوامع ٨٤/٥ .

اسم الفاعل والفعل المضارع من الناحية الشكلية :

اسم الفاعل يثني ويجمع ، وزيادة التثنية والجمع فيه جارية مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل ، فـ " ضاربان " كـ " يضربان" و " ضاربون "[١] كـ " يضربون " ، ويذكّر ويؤنّث[٢] ، فتقول " ضارب " و " ضاربة "[٣] ويخالف الفعل في جواز إضافته إلى معموله المفعول لا غير ، ولا يضاف إلى الفاعل لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وتدخل اللام على معموله المتأخر[٤] ، قال الرضيُّ :

"واعلم أنّه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام ، نحو " أنا ضاربٌ لزيد " و " أعجبني ضربك لزيد " وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل ، كما يجوز أن يعمد الفعل باللام إذا تقدّم عليه المنصوب ، كقوله تعالى : ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٥] فعُمِد اسم الفاعل باللام متأخراً ، لضعفه في العمل وفرعيته ، كما عُمِد معمول الفعل المتقدِّم باللام تقـوية للعامل لتأخّره .

---

(١) شرح المفصل ٧٤/٦ .
(٢) الأصول ١٢٢/١ .
(٣) شرح المفصل ٨١/٦ .
(٤) شرح المفصل ٦١/٦ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٢/٢ .
(٥) سورة يوسف آية ٤٣ ، شرح الكافية ٢٠١/٢ ، وينظر شـرح المفصل ٧٨/٦ .

كما يفارق الفعل في صحة وقوعه هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له ، فيمتنع تقديم معموله عليه ، نحو " هذان ضارب زيداً ومكرمه " وجاء رجلان ضارب زيداً ومكرمه"[١] .

ولعدم أصالته في العمل لم يكن له فيه نصيب إلاّ بشروط .

شروط إعمال اسم الفاعل :

إذا كان اسم الفاعل مقترناً بأل فإنّه يعمل عمل فعله مطلقاً دون اعتبار للزمن فيه ، عند غير الفارسيِّ ، والروماني[٢] المتوفى سنة (٣٨٤ هـ) .

قال الرضيُّ :

" وقال أبو عليٍّ في كتاب الشعر ، والرمانيِّ أنّ اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلاّ إذا كان ماضياً ، نحو " الضارب زيداً أمس عمرو " ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضي ، ولعلّ ذلك لأنّ المجرَّد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي ، فتوسّل إلى إعماله بمعناه باللام"[٣] .

علّة إعمال ذي اللام :

وعلّة إعمال ذي اللام كما ذكرها سيبويه :

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٩٣ .
(٢) المساعد ٢/١٩٨ ، ١٩٩ .
(٣) شرح الكافية ٢/٢٠١ ، ولم أقف عليه في كتاب الشعر .

" لأنّ الألف واللام منعتاه الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين"[١] أي أن الألف واللام أبعدته عن الأسماء بامتناع الإضافة ، وعلي اعتبار الألف واللام من خصائص الأسماء أيضاً ، فإنّها ليست "أل" التعريف :

" لأنّ الألف واللام فيه بمعنى الذي ، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل ، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله ، فهو اسم لفظاً ، وفعل معنى "[٢] .

وذكر الإمام الرضيُّ أنّ عمل اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الماضي مع اللام دليل على أنّهما في الحقيقة فعلان .

كما ذكر في دخول اللام الموصولة عليهما أنّها إنّما دخلت على فعل في صورة الاسم[٣] .

وفي هذه القضية تحايل على الخصائص النحوية ، فالألف واللام مختصة بالدخول على الأسماء ، ولمّا أشبهت الألف واللام الاسمية واللام الحرفية كرهوا دخولها على الأفعال، فاحتالت بالدخول عليه في صورة الاسم المتحقّقة في اسمي الفاعل والمفعول، لمّا كانت أسماء في شكلها فراعت حق شبه الألف واللام الاسمية بالألف واللام الحرفية ، وكانت أفعالاً في حقيقتها فراعت حق الصلة .

---

(١) الكتاب ٢٤١/١ .
(٢) شرح المفصل ٧٧/٦ .
(٣) شرح الكافية ٣٨/٢ ، شرح المفصل ١٥١/٣ ، ١٥٢ ، ١٥٧ .

فالمعتبر في العمل ما يبعده من شبه الأسماء ، ولذا منع الأخفش المتوفى سنة (٣١٥هـ) إعماله، لأنّ "أل" فيه ليست موصولة وإنّما هي مُعَرِّفة كالتي في "الغلام" و "الرجل" والمنتصب بعده منتصب على التشبيه بالمفعول به[١] .

فعمل اسم الفاعل المقرون بـ "أل" لأنّه اسم في شكله الظاهر، ولكنّه فعل في الأصل والمعنى ، فـ " القائم " مساوية لـ " الذي يقوم " فتحول الاسم عن لفظ الفعل فعمل بلا شروط ، وأبعدته الألف واللام عند سيبويه عن الإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، ونزلت منزلة التنوين الذي يكون فيه حال العمل :

" فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل منوناً"[٢]، والعمل فيه على اعتبار أنّه بمعنى " الذي يقوم" ليس تطفّلاً على ما أصله العمل وهو "الفعل" ولكن استصحاباً للأصل .

أمّا إن كان اسم الفاعل مجرّداً من "أل" فقد اشترط النحويون لإعماله شروطاً ، وهي :

١ – أن يكون للحال أو الاستقبال :

ذهب البصريون إلى أنّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لم يعمل في المفعول ، واختلفوا في رفعه الظاهر فمنعه قوم ، وأجازه

---

(١) معاني القرآن : الأخفش ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، القاهرة ١٩٩٠م ، ٩١/١ .
(٢) الكتاب ٢١٨/١ .

آخرون[١] ، هذا إذا كان الفاعل ظاهراً ، أمّا إن كان مضمراً فحكى ابن عصفور الاتفاق على رفعه[٢] ، ومنعه ابن طاهر[٣] المتوفى سنة (٥٨٠ هـ) وابن خروف[٤] المتوفى سنة (٦٠٩ هـ) .

وأجاز الكسائيُّ ، وهشام[٥] المتوفى سنة (٢٠٩ هـ) النصب باسم الفاعل بلفظ الماضي اعتباراً للشبه المعنوي ، وإن زال الشبه اللفظي،واستدلالاً بقوله تعالي : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٦]، والمانعون على حكاية الحال[٧] ، وبما حكي عن العرب " هذا مارٌ بزيدٍ أمس " وقول العرب :

" هذا معطي زيدٍ درهما أمس " وردَّه المانعون بأنّ اسم الفاعل عامل في الأول في الجار والمجرور ، الذي تعمل فيه روائح الأفعال[٨] ، أمّا الثاني فبأنّ الإضافة إلى مفعولين متعذرة ، فأضيف إلى الأول ، ونصب الثاني[٩] ، ومثله في تعذر الإضافة لاثنين معاً،

---

(١) ينظر الكتاب ١٦/٢ ، ١٧ ، الخصائص : ابن جني ، تحقيق محمد على النجار ، الطبعة الثانية ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، ارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٤/١ .
(٢) شرح الأشموني ٥٤٤/١ .
(٣) المساعد ١٩٨/٢ .
(٤) شرح الأشموني ٥٥٤/١ .
(٥) هشام بن معاوية الضرير ، الكوفي ، صاحب الكسائي . ينظر بغية الوعاة ٣٢٨/٢ .
(٦) سورة الكهف آية ١٨ .
(٧) همع الهوامع ٨١/٥ ، وينظر البحر المحيط ١٠٩/٦ .
(٨) شرح المفصل ٧٧/٦ .
(٩) شرح الكافية ٢٠٠/٢ .

قوله تعالي : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾[١] وفي عمله مجرّداً من أل وزمنه ماض ، قال سيبويه :

" ووجه الكلام وحدُّه الجر ، لأنّه ليس موضعاً للتنوين"[٢] .

وقال في العطف عليه :

" ولو قلت : " هذا ضاربٌ عبد الله وزيداً " جاز على إضمار فعل ، أي : " وضرب زيداً " وإنما جاز هذا الإضمار لأنّ معنى الحديث في قولك : " هذا ضارب زيد " هذا ضرب زيداً " وإن كان لا يعمل عمله ، فحُمل على المعنى "[٣] .

سوَّى سيبويه في نصه السابق بين "ضارب" و "ضرب" ولكنّه نفى عنه العمل ، وأشير هنا إلى أمرين :

الأول : أنّ اسم الفاعل بذاته لا دلالة فيه على الزمن ، فهو عبارة عن حدث وصاحبه ، والزمن فيه سياقي .

الثاني : أنّ قضية عمل الرفع في اسم الفاعل ، ليست كقضية عمل النصب، وذلك أنّ "الفاعل" مضمَّن لاسم الفاعل بأصل وضعه، فاسم الفاعل عبارة عن وصف وموصوف ، أو حدث وصاحبه ، فالمرفوع "الفاعل" لا ينفكُّ عن اسم الفاعل أصلاً ، لأنَّ الصيغة لن تكون اسم فاعل إلاّ من خلال الحدث وصاحبه ، حتى أنّه صار فيه بمنزلة "غلام" و "رجل" قال الفارسيُّ :

---

(١) سورة الأنعام آية ٩٦ .
(٢) الكتاب ٢٢٨/١.
(٣) الكتاب ٢٢٨/١ .

" فالقول أنّ ذلك الضمير الذي في اسم الفاعل لمّا لم يقع الاعتداد به صار الاسم الذي يتضمنه بمنزلة "غلام" و "رجل"[١] بل إنّه من شدَّة تلبُّسه به لا يسد مسد الجملة ، قال الفارسيُّ :

" ولو أوقعت الصفة المشابهة للفعل نحو "ضارب" و "صالح" لم يحسن في القياس أيضاً ، ألا ترى أنّ هذا موضع جملة ، واسم الفاعل لا يسد مسد الجملة"[٢] . كما أنّ التركيب النحوي الذي جعل اسم الفاعل مبتدأ من الناحية الشكلية في نحو " أقائمٌ الزيدون" اعتبر "الزيدون" فاعلاً سد مسد الخبر[٣] ، فجعل علاقة الاسم بما بعده علاقة الفعل بالفاعل .

أمّا بالنسبة لعمل اسم الفاعل النصب ، فإنّ في اسم الفاعل حدث ، والحدث هو القدر المشترك بينه وبين الأفعال ، إذ لا يوجد فعل عربي خال من الحدث إلاّ كان وما جرى مجراها عند من قال بخلوها من الحدث[٤] .

وعليه ، فإنّي أرى – والله أعلم – جواز عمل اسم الفاعل المجرد من "أل" في الزمن الماضي النصب في الاسم الذي يليه ، مراعاة لمعنى الفعل، لأنّ العرب تحمل على المعنى ، وعلى اللفظ، ويبقى الجر فيه أقوى مراعاة للاسمية ، ويؤيده نصب "زيد" في "هذا ضاربُ عبد الله وزيداً" ونصب المفعول الثاني اضطراراً في

---

(١) كتاب الشعر ٢٢/١ .
(٢) كتاب الشعر ٩٢/١ .
(٣) شرح الكافية ٨٦/١ ، ٨٧ .
(٤) المسائل البصريات : الفارسيُّ ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ٩١٢ ، ٩١٣ .

نحو " هو ظانٌ زيدٍ أمس كريماً "[١] ، فلاشك أنّ الإسمية أقوى لعدم جريها على الفعل ، وهي العلة التي عملت تطفُّلاً على الأفعال بسببها ، ولكنّ الفعلية تسرَّبت إلى الصيغة من الحدث ، خاصة وأنّ أمثلة المبالغة التي عملت بالحمل على اسم الفعل[٢] فاتها الشبه اللفظي أيضاً .

٣ – الاعتماد :

اشترط البصريون في اسم الفاعل الذي يعلم عمل الفعل الاعتماد على نفي صريح نحو " ما ضاربٌ زيدٌ عمراً " أو مؤول نحو"غير مضيع نفسه عاقل" أو استفهام كما هو في قول الشاعر[٣]:

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئ من العزِّ في حبك اعتاض ذلاً

أو على موصوف ، نحو " مررت برجل ضارب عمراً " ولو تقديراً ، نحو " يا طالعاً جبلاً " ، أو على ذي خبر ، نحو " هذا ضارب زيداً " و " كان ضارباً عمراً " و " إنّ زيداً ضاربٌ عمراً " و " ظننت زيداً ضارباً عمراً ، أو على ذي حال ، نحو " جاء زيدٌ راكباً أبوه فرساً " أو موصول ، وذلك إذا وقع صلة لـــ " أل" ، وبحرف النداء عند ابن مالك[٤] :

وولي استفهاماً أو حرف ندا أو نفياً أو جا صفة أو مسنداً

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٠٠ .
(٢) الكتاب ١/١٧٣ .
(٣) بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٧٣ ، شذور الذهب ٣٨٩ ، همع الهوامع ٥/٨٠ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٠١ .

وردّه عليه ابنه ، فالمعتمد عليه تقريب الوصف من الفعل ، والنداء من علامات الأسماء ومختص بها[١] .

والكوفيون والأخفش يعملونه مطلقاً بلا اعتماد ، نحو "ضاربٌ زيداً عندنا" وعلّة الاعتماد :

" وذلك من قبل أنّ هذه الأماكن للأفعال ، والأسماء فيها في تقدير الأفعال ، ألا تري أنّ الخبر حقيقة إنّما يكون بالفعل ؛ لأنه هو الذي يجهله المخاطب ، أو ممّا يجوز أن يجهل مثله ، لأنّ الأفعال حادثة منقضية ، وكذلك الصفة ، والحال ، لأنّك إنّما تحكيه بفعل ، أو ما يرجع إلى فعل ، وأمّا الاستفهام فهو في موضع الأفعال ، لأنّك إنّما تسأل عمّا تشك فيه ، وأنت إذا قلت : " أزيد قائم " فإنما تشك في " قيام زيد " لا في ذاته ، لأنّ ذاته معلومة معروفة ، وكذلك النفي إنّما يكون للأفعال"[٢] .

فما اعتمد عليه اسم الفاعل يجعل الأسماء في موضع الأفعال، فاستحق العمل .

٣ – ألا يكون مُصغّراً :

لا يجوز عند البصريين والفرّاء[٣] " هذا ضويربٌ زيداً " ، والكسائيُّ[٤] وباقي الكوفيين أجازوه .

---

(١) شرح الألفية : ابن الناظم ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠/ ، ٣٠١ .

(٢) شرح المفصل ٦/٧٩ .

(٣) شفاء العليل في لإيضاح التسهيل ، تحقيق د. عبد الله الحسيني ، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ ، ٢/٦٢٣ .

(٤) شرح التصريح ٢/١٢ .

وقيل إذا كان الوصف لا يستعمل إلاّ مصغّراً ولم يلفظ به مكبراً جاز إعماله[١] ، قال الشاعر[٢] :

فما طعم راحٍ في الزجاج مدامة

ترقرق في الأيدي كُميت عصيرُها

في رواية من جرّ " كميت " ووافقهم النحّاس[٣]، المتوفى سنة (٣٣٨هـ) وامتناع العمل بالتصغير أنّه من خصائص الأسماء[٤] ، قال الرضيُّ :

" لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن التأويل بالفعل "[٥] .

أي عن شبه الفعل المضارع الذي عمل الاسم تطفُّلاً عليه .

٤ – ألاّ يوصف قبل تمام العمل :

فلا يجوز " هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً " وهو مذهب البصريين والفرّاء[٦] ، وذهب الكسائيُّ ، وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله مع تأخر معموله على الوصف[١] .

---

(١) ينظر همع الهوامع ٥/٨٠ ، شرح الأشموني ١/٥٤٤ .
(٢) المضرس الربعي في الدرر اللوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، إعداد محمد باسل ، عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، ٢/٣١٥ ، والبيت في ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨ ، همع الهوامع ٥/٨١ .
(٣) همع الهوامع ٢/٨٥ .
(٤) شرح التسهيل ٣/٧٥ .
(٥) شرح الكافية ٢/٢٠٣ .
(٦) ينظر شفاء العليل ٢/٦٢٣ ، شرح التصريح ٢/١٢ ، شرح الأشموني ١/٥٥٥ .

ويجوز الإعمال إن تأخّر الوصف عن المعمول ، نحو " هذا ضارب زيداً عاقلٌ " ، وامتناع العمل بالوصف قبل أخذ المعمول لزوال شبهه الفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء[٢] ، قال سيبويه :

" لأنّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء "[٣] .

فلعمل اسم الفاعل شرطان عدميان، وآخران وجوديان[٤]، العدميان التصغير، والوصف، وهما خاصان بالأسماء، والوجوديان الاعتماد، وكونه بمعنى الحال والاستقبال، ومن شأنها تقوية الجانب الفعليّ فيه[٥] .

وإذا نظرنا إلى اسم الفاعل على اعتباره اسماً ، " والأصل في الأسماء إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة ، والعمل إنّما هو بجهة الشبه للمضارع "[٦] و " أنّ الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم ، إذ كان أصل الإعراب للأسماء ، وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل ، إذ كان أصل الإعمال للأفعال"[٧] و " أنّ الفروع

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥ .
(٢) همع الهوامع ٨٥/٢ .
(٣) الكتاب ٢٨٦/١ .
(٤) شرح التصريح ١٢/٢ .
(٥) ينظر شرح المفصل ٧٦/٦ ، شرح الجمل : ابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، ٥٦٥/١.
(٦) همع الهوامع ٨٣/٥ .
(٧) الأصول ١٢٣/١ ، وينظر شرح المفصل ٧٨/٦ .

تنحط أبداً عن درجات الأصول"[١] امتنع أن يعمل " ابتداء كالفعل ، لأنّ طلبهما لهما ، والعمل فيهما على خلاف وضعهما "[٢] .

فاسم الفاعل إنّما عمل تطفّلاً على الأفعال : " فتتطفّل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل ، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً، وعمل الباقي عمله حسب"[٣] .

والعمل في اسم الفاعل جاء مراعياً أنّه فعل في المعنى ، وإن كان اسماً شكلاً ، ولمّا كان اسم الفاعل غير خالص للاسمية فإنّه لا يتطفّل على الأفعال عملاً إلاّ بتحقّق أمور تباعد بينه وبين الأسماء من جانب ، وتقارب بينه وبين الأفعال من جانب آخر ، وكلما قوي الجانب الفعليُّ كان العمل أقوى وأحسن ، وكلّما ضعف كانت الإضافة أقوى وأحسن ، قال سيبويه في قول الشاعر[٤] :

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق

" فإذا أخبرت أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنّه إنّما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكُلٌّ واحدٍ منهما داخل على صاحبه ، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك

---

(١) شرح المفصل ٦/٧٨ .
(٢) شرح الكافية ٢/١٩٩ ، يقصد اسم الفاعل ، واسم المفعول .
(٣) شرح الكافية ١/٣٧ ، والبواقي اسم الفاعل وغيرها من الصفات العاملة عمل الفعل .
(٤) لجابر بن رألان أو جرير ، أو تأبط شراً ، الكتاب ١/٢٢٧ ، همع الهوامع ٦/٢٩٥ ، الدرر اللوامع ٢/٣٠٧ .

الفعل ، ... وذلك قولك : " هذا ضاربُ عبد الله وأخيه " وجه الكلام وحدُّه الجر "[١] .

فلمّا زال الشبه بالمضارع كان الجر وجه الكلام وحدَّه .

وأشار الرضيُّ إلى ما تتم به مشابهة اسم الفاعل والمفعول للفعل : " لأنّ اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل "[٢] .

وفي هذا تأكيد على تطفّلهما على الأفعال ، فإن لم يأت بعدهما المنصوب حنّا إلى الأصل ، ونقصت المشابهة .

ومراعاة للأصل والشكل فإنّ العرب تجر المفعول ، وإن كان المعنى معنى الفعل :

" واعلم أنّ العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغيّر من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله في الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين فجرى مجرى "غلام عبدِ الله " في اللفظ ، لأنّه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل "[٣] .

وهذا من أثر التطفّل ، فاسم الفاعل وإن توفرت فيه شروط إعماله عمل الفعل إلاّ إنّه يجري في الإضافة مجرى " عبد الله " فقوة الشبه بالفعل ليس مانعة من العودة إلى الأصل من الإضافة

---

(١) الكتاب ١/٢٢٧ .
(٢) شرح الكافية ١/١٧٦ .
(٣) الكتاب ١/٢٢١ .

وانتفاء العمل ، وهذا مراعاة لـــ " الشكل " الأصل الاسمي في اسم الفاعل .

ويظهر أثر التطفُّل فيه بعد الاستفهام :

" ولو قلت : " هل زيدٌ أنا ضاربه " لكان جيّداً في الكلام ، لأنّ "ضارباً" اسم وإن كان في معني الفعل "[١] .

فلو قيل " هل زيدٌ أنا أضربه " لكان قبيحاً ، ولا يجوز إلاّ في الشعر ، مع نصب "زيد" وعدم قبحه في "هل زيدٌ أنا ضاربه " مراعاة لحق الاسمية في ضارب .

وبني على تطفُّلها على الأفعال في العمل أنّ الضمائر المرفوعة فيها لم تبرز ، لأنّها غير عريقة في اقتضاء الفاعل ، وإنّما هو اقتضاء لمشابهة الفعل[٢] .

فاسم الفاعل في إعماله يلاحظ فيه الجانب الفعلي الذي يؤهّله للعمل ، فـــ"الضارب" مساوية لـــ " الذي يضرب " فهو اسم في الظاهر ، فعل في التقدير ، ولذا كان عمله غير مشروط ، وما عدا هذه الحالة توسّلت إلى العمل بأمور تقرّبها من الأفعال ، وتبعد عنها خصائص الأسماء ، فإن اختل شرط حنّت لأصلها ، وتمسّكت باسميتها .

---

(١) الكتاب ١/١٥٥ .
(٢) شرح الكافية ٢/٩ .

أمّا اسم الفاعل مثنى ومجموعاً فكالمفرد عملاً وشرطاً ، فتقول " جاء الضاربان زيداً أمس ، أو غدا ، أو الآن " و " جاء رجلان ضاربان زيداً الآن أو غداً " ومثله الجمع[١] .

وأثر تطفّل اسم الفاعل غير مقصور على العمل ، بل له اثر في الجمع فإنّ جريانه على الفعل أهّله للجمع بالواو والنون تذكيراً، وبالألف والتاء تأنيثاً ، ففي علّة امتناع جمع أحمر حمراء جمع سلامة يقول ابن يعيش :

" ولا يجمع المؤنث من هذا بالألف والتاء ، ولا مذكره بالواو والنون ؛ لأنّه ليس بجار على الفعل ، وذلك أنّ الصفات على ضربين :

أحدهما ما كان جارياً على الفعل كضارب وضاربة ، وغير جارٍ كأحمر ونحوه ، فما كان من الأول فإنّه يجمع جمع السلامة ، فتقول في المذكر قائمون ، وضاربون ، وفي المؤنث قائمات ، وضاربات ، وذلك أنه لمّا جرى على الفعل شبّه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع "[٢] .

فمشابهة اسم الفاعل للأفعال جعلتها تتطفّل عليها في بعض أحكامها ، وما هو خاص بها .

---

(١) شرح شذور الذهب : محمد عبر المنعم الجوجري ، تحقيق د. نوّاف بن جزاء الحارثي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ، ٦٨٥/٢ ، ٦٨٦ .
(٢) شرح المفصل ٦٠/٥ .

المطلب الثاني

التطفُّل في أمثلة المبالغة

هي أمثلة خمسة : فعَّال، مفعال ، فعيل ، فعول ، فَعِل ، حُوِّلت عن صيغة " فاعل " مبالغة في الفعل ، وتكثيراً له[١] .

صياغة أمثلة المبالغة :

لا تصاغ على الأوزان السابقة إلاّ من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعد ، عدا صيغة "فعَّال" فإنّها تُصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي[٢] ، كما في قوله تعالي : ﴿ وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾[٣] .

عمل أمثلة المبالغة :

منع الكوفيون إعمال شيء منها في المفعول ، والمنصوب بعدها على إضمار فعل يفسّره المثال ، ويمنعون تقديم المفعول على المثال ، فيمتنع عندهم " هذا زيداً ضروب"[٤].

واختلف البصريون ، فأجاز سيبويه إعمال الجميع :

" فأمّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فـ"فاعل" وإنّما جاز في التي بنيت للمبالغة لأنّها بنيت من لفظه والمعنى واحد "[٥] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥ .
(٢) النحو الوافي ، عباس حسن ، الطبعة الرابعة ، ٢٦٠/٣ .
(٣) سورة القلم ١٠ ، ١١ ، ١٢ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥ .
(٥) الكتاب ١٧٣/١ .

ومنع أكثر البصريين إعمال "فعيل" و "فَعِل" ومنهم المازنيُّ المتوفى سنة (٢٤٩هـ) والزيادي[١] المتوفى سنة (٢٤٩هـ) والمبرد[٢]، وأجاز الجرميُّ المتوفى سنة (٢٢٥هـ) إعمال "فعيل" دون "فَعِل"[٣] .

وهذه الأمثلة بمعنى "فاعل" عند من أعملها ، بل هي اسم فاعل عند سيبويه ، إلاّ أنّهم أرادوا أن يبالغوا في الأمر :

" وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر ، مجراه إذا كان على بناء " فاعل " لأنّه يريد به ما أراد بـ "فاعل" من إيقاع الفعل ، إلا أنّه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة "[٤] .

فالمعنى والعمل معنى فاعل وعمله .

وقال ابن السرّاج في "مفعال" :

" فمعناه "فاعل إلاّ إنّه مرة بعد مرة "[٥] .

وذكر ابن يعيش صيغة المبالغة "فعّال" في حديث عن تعدية اسم الفاعل بالحرف ، لضعفه وانحطاطه عن الفعل ، دون فصل بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة[١] .

---

(١) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن أبو إسحاق الزيادي ، صنف الأمثال ، وشرح نكت سيبويه ، توفى سنة ٢٤٩هـ ، ينظر بغية الوعاة ٤١٤/١ ، رأيه في المساعد ١٩٣/٢ .
(٢) المقتضب : ١١٤/٢ ، ١١٥ .
(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥ .
(٤) الكتاب ١٦٤/١ .
(٥) الأصول ١٢٣/١ .

وتعمل بشروط إعمال اسم الفاعل[٢] ، ويتقدّم معمولها عليها ، كما في "أما العسل فأنا شرّاب"[٣] وقول أبي طالب[٤] :

بكيت أخا اللأواءِ يُحْمَدُ يومُه كريمٌ رؤوسَ الدّارعينَ ضروبُ

ومن إعمال "فعّال" قول القُلاخ[٥] :

أخا الحربِ لبّاسا إليها جِلالَها وليس بولاّج الخوالفِ أعقلا

ومن إعمال "فعول" قول ذي الرُّمة[٦] :

هَجُومٍ عِلها نفســـه غيرَ أنّه متى يُرْمَ في عينيه بالشّبحِ ينهضِ

ومن إعمال "فَعِل" قول لبيد بن ربيعة[٧] :

أو مِسّحل شَنَج عضادةَ سمجح بســـراته ندب لها وكلوم

ومن إعمال " مفعال " قولهم "إنه لمنحارٌ بوائكها "[٨] .

---

(١) شرح المفصل ٧٨/٦ .
(٢) همع الهوامع ٨٦/٥ .
(٣) الكتاب ١٦٦/١ .
(٤) الكتاب ١٦٦/١ ، شرح المفصل ٧١/٦ .
(٥) للقلاخ بن حزين الكتاب ١٦٥/١ ، المقتضب ١١٣/٢ ، شرح المفصـــل ٢٧٩/٦ ، خزانة الأدب ١٥٧/٨ .
(٦) ديوان ذي الرُّمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولي ، ١٩٨٢م ، ١٨٣٢ ، الكتـــاب ١٦٤/١ ، خـــزانة الأدب ١٥٧/٨ .
(٧) ديوان لبيد بن ربيعة ١٢٥ ، الكتاب ١٦٧/١ ، شرح المفصل ٧٢/٦ ، خزانة الأدب ١٦٩/٨ .
(٨) الكتاب ١٦٨/١ .

ومن إعمال " فعيل " قول ساعدة بن جؤية[١] :

حتى شآكا كليل موهناً عَمِل باتت طراباً وبات الليل لم ينم

وتعمل عند البصريين مفردة ، ومثناة ، ومجموعة كاسم الفاعل[٢] ، ومنه قول طرفة بن العبد[٣] :

ثم زادوا أنهم في قولهم غُفْرٌ ذنبَهم غيرُ فجرُ

وفي عمله يقول الفارسيُّ : " يجوز أن يعمل "ضراب" ونحوه من الصفات عمل الفعل عندي ، كما قال أصحابنا وإن لم يكن جارياً على الفعل .

والدلالة على تجويز ذلك أنّه مثل الجاري في أنّه صفة ، وأنّه مشتق من لفظ المصدر ، فهذان شبهان قد صارا في هذا الجنس من الجاري على الفعل ، والشبهان إذا اجتمعا اجتذباه إلى حكم الذي هما فيه .

ويحسّن "فعّالاً " أنّه يوافقه أيضاً في تكرير العين منه "[٤] .

فنحا به الفارسيُّ إلى وجود شبهين في اسم الفاعل فحُمل عليه، وهو شبيه في القياس بالاسم الذي اجتمع فيه علتان أو سببان فمُنع الصرف .

---

(١) الكتاب ١٦٩/١، المقتضب ١١٥/٢، شرح المفصل ٧٢/٦، المقرّب ١٤١ .
(٢) الكتاب ١٦٨/١ ، همع الهوامع ٨٦/٥ .
(٣) ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠ م ، ٥٥ ، الكتاب ١٦٨/١ ، شرح المفصل ٧٤/٦ ، همع الهوامع ٨٨/٥ .
(٤) المسائل البصريات ٨٤٨/٢ .

والذي أميل إليه في أعمال أمثلة المبالغة – والله أعلم – الاقتصار على المسموع ، وعدم الإعمال كما قال الكوفيون ، وقد منع البصريون أعمال " فاعل " بمعنى الماضي لعدم جريانه على "يفعل" أي مخالفة الفعل المضارع في الصورة ، مع بقاء المعنى ، وجريه على صورة المضارع في التقدير ، أمّا في الشكل فصورة "فاعل" بمعنى الحال والاستقبال لا تخالف صورة "فاعل" بمعنى الماضي، فكيف بأمثلة المبالغة التي فارقت صورة المضارع شكلاً، وتقديراً ، ومعنى ، وليست من الأبنية التي تجري مجرى الفعل :

" وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلّك على ذلك أنها قليلة "[1] .

فأمثلة المبالغة متطفّلة على متطفّل في العمل ، فحريٌّ بها الاقتصار على المسموع .

(١) الكتاب ١/١٧٣ .

المطلب الثالث

التطفّل في اسم المفعول

تعريف اسم المفعول :

اسم المفعول هو: ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ، كمضروب ، ومُكْرَم[١] .

صياغة اسم المفعول :

اسم المفعول على نوعين : اسم مفعول من الثلاثي ، وقياسه "مفعول" كـ"مضروب" وزائد على ذلك ، وقياسه أن يكون بزنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً ، وفتح ما قبل آخره كـ "مُكْرَم"[٢] .

عمل اسم المفعول :

اسم المفعول كاسم الفاعل في العمل ، والشروط ، والأحكام وفاقاً وخلافاً[٣] ، ولكنّه يفارق اسم الفاعل في أنّه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول :

" فمفعول مثل : يُفعَل ، وفاعل مثل : يَفْعَل"[٤] .

---

(١) شرح الكافية ٢٠٣/٢ ، شرح شذور الذهب ٦٩٢/٢ (الجوجري).
(٢) الكتاب ١٦٣/١ ، شرح شذور الذهب ٦٩٢/٢ ، ٦٩٣ (الجوجري).
(٣) همع الهوامع ٩٠/٥ .
(٤) الكتاب ١٦٣/١ .

فما بعده نائب فاعل ، فإن كان متعدياً لاثنين أو ثلاثة رفع واحداً ونصب ما سواه ، نحو " زيد معطي أبوه درهما الآن "[١] فما يقوم مقام الفاعل في الفعل يقوم لاسم المفعول[٢] ، وذلك نحو "زيدٌ مضروبٌ غُلامُه" أو "ممرور به"[٣] وذلك أنّ اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه و كما أنّ اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه[٤] .

علة إعمال المفعول :

إنّما عمل اسم المفعول لأنّه من الفعل، جار علية في حركاته، وسكناته ، وعدد حروفه ، كما كان اسم الفاعل كذلك ، فمفعول مثل "يُفْعَل" كما أنّ فاعلا مثل "يفْعَل" فالميم في مفعول بدل من حرف المضارعة في يفعل ، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل، والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع لا اعتداد بها[٥].

ويفارق اسم المفعول اسم الفاعل في جواز إضافته إلى ما كان مرفوعاً به ، نحو " زيدٌ مضروبٌ عبدُه " و " زيدٌ مضروبُ العبد " ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا يُقال : " مررت برجل ضارب

---

(١) شرح شذور الذهب ٦٩٣/٢ (الجوجري) .
(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٨٧/٥ .
(٣) المساعد ٢٠٧/٢ .
(٤) شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد المكودي ، تحقيق د. فاطمة راشد الراجحي ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤ م ، ٥٢٤/١ .
(٥) شرح المفصل ٨٠/٦ .

الأبِ زيداً " أي " ضاربِ أبوه زيداً"[١] وامتناع إضافة اسم الفاعل لمرفوعه لأنّ الاسم لا يُضاف إلى نفسه[٢] .

وللنّحاة في المسألة مذاهب ، حسب فعل اسم المفعول ، قاصراً ، ومتعدياً لواحد ، ومتعدياً لاثنين[٣] .

وقال أبو حيّان في الإضافة : " وإنّما هي من نصب "[٤] .

ولا يعمل شيء ممّا ناب عن مفعول في الدلالة عمل الفعل ، فالنيابة دلالية لا وظيفية ، وذلك نحو فِعْل كـ " ذِبْح " وفعل كـ "لَفْظ " وفُعلة كـ " لُقمة " ، و"فعيل" كـ "صريع"[٥] .

وقال ابن عصفور :

" واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول "[٦] .

ويجوز نصب ما بعده على التشبيه بالمفعول ، أو التمييز نحو "هو مضروبُ الأب أو أبا" هو أقل من الإضافة[٧] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١١٤/٢ .
(٢) شرح المفصل ٦٨/٦ .
(٣) همع الهوامع ٩٠/٥ ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محيي الدين عبد الحميد ، حاشية شرح ابن عقيل ١١٤/٢ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٨٧/٥ .
(٥) المساعد ٢٠٨/٢ .
(٦) المقرب ٨٧ .
(٧) شرح التصريح ٢٤/٢ ، همع الهوامع ٩٠/٥ .

تحويل اسم المفعول :

إذا أخذ اسم المفعول صفة الثبات فإنّه يجري مجرى الصفة المشبهة ، فيرفع السببي على الفاعلية[١] .

أي أنّ التحويل تم فيه من خلال المعنى ، فالحدوث تحوّل إلى ثبوت ، ومن خلال الوظيفة ، فنائب الفاعل تحول إلى فاعل ، وفي السببي والحالة هذه النصب على المفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجرّ بالإضافة ، ومن شواهد رفعه قول الشاعر[٢] :

بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل أنت مرفوع بما ههنا راسُ

ومن شواهد النصب ، قول عمر بن لحاء التميمي[٣] :

لو صنت طرفك لم تدع بصفاتها لما بـــــدت مجلوةً وجناتِها

ومن شواهد الجر ، قول الشاعر[٤] :

تمنّى لقائي الجونُ مغرور نفسِه فلـــــمّا رآني ارتاع ثم عرّدا

وعلّة نصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول به ، امتناع إضافة الوصف لمرفوعه ، حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأنّه عينه في المعنى ، ثم يكون الجرّ بعد النصب[٥] .

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/١٠٥ ، شرح التصريح ٢/٢٤ ، همع الهوامع ٥/٩٩ .
(٣) شرح التسهيل ٣/١٠٥ ، شرح التصريح ٢/٢٤، همع الهوامع ٥/١٠٣ .
(٤) شرح التصريح ٢/٢٤ ، همع الهوامع ٥/١٠٣ .
(٥) ينظر شرح التصريح ٢/٢٤ ، همع الهوامع ٥/١٠٢ ، ١٠٣ .

والعمل في اسم المفعول تطفُّلاً ، بحق الشبه لا بحق الأصل ، شأنه فيه كشأن اسم الفاعل لا خلاف بينهما ، إذ العامل أصالة الأفعال ، وما عمل من الأسماء فالعمل فيه على خلاف وضعه وأصله ، واثر التطفُّل واضح في اسم المفعول فتارة يرفع السببي ، وتارة ينصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز ، وهو في ذلك كأفعل التفضيل ثابتة الاسمية ، وتارة يحنُّ إلى الجرّ رجوعاً إلى الأصل كخطوة لاحقة للنصب لمّا كان الجرّ متعذّراً ابتداء ، وفي معموله الأوجه الإعرابية الثلاثة : الرفع ، النصب ، الجرّ إشارة إلى عدم استقرار عمل الأفعال فيه .

المطلب الرابع
التطفُّل في الصفة المشبهة

تعريف الصفة المشبهة :

هي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت[١] .

وقال الجوجري[٢] المتوفى سنة (٨٩٧ هـ) :

---

(١) شرح الكافية ٢٠٥/٢ .

(٢) محمد بن عبد المنعم بن محمد بن محمد بن عبد المنعم بن أبي الطاهر إسماعيل شمس الدين بن نبيه الدين الجوجري ، ولد سنة (٨٢١ هـ) في بلدة جوجر ، ترك مؤلفات في علوم الفقه ، والنحو ، واللغة ، والتراجم ، والهندسة والبلدان ، توفى سنة (٨٨٩هـ) ، ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين السخاوي ، مكتبة الحياة ، بيروت ١٢٣/٨ - ١٢٦ ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن على الشوكاني ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولي ٢٠١/٢ .

" هي كلُّ صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها ، وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخَّر"[١] .

وقال الأزهريُّ :

" وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل ، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث "[٢].

دلالة الصفة المشبهة :

تدل الصفة المشبهة على حدث وصاحبه، كما دلَّ عليها اسم الفاعل، وتؤنّث، وتثنّي، وتجمع ويوصف بها، وتدخلها الألف واللام[٣].

صياغة الصفة المشبهة :

تفارق الصفة المشبهة اسم الفاعل بأنّها لا تصاغ إلاّ من فعل لازم ، وضعاً ، نحو "حسن" و "جميل" أو قصداً ، نحو "ضارب" و"مضروب" إذا قصد بهما الثبوت ، وصيغها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع[٤] .

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة :

تفارقه في الصياغة فتصاغ من اللازم ، ويصاغ منه ومن المتعدّي ، وتفارقه في الزمن فزمنها الماضي المتصل بالحاضر

---

(١) شرح شذور الذهب ٦٩٣/٢ ، ٦٩٤ .
(٢) شرح التصريح ٤٥/٢ .
(٣) الأصول ١٣٠/١، شرح المفصل ٨١/٦، شرح التصريح٤٨/٢، شرح الأشموني ٢/٢ .
(٤) شرح الكافية ٢٠٥/٢ .

الدائم ، دون الماضي المنقطع والمستقبل ، فلا يُقال : " هو حسن الوجه أمس ، أو غداً " واسم الفاعل يكون للثلاثة ، مجاراتها للمضارع في تحركه وسكونه يراد بها مقابلة حركة بحركة ، وسكون بسكون ، ولا تقابل حركة بعينها ، واسم الفاعل لا يكون إلاّ مجارياً للمضارع ، ولا يتقدّم منصوبها عليها بخلاف اسم الفاعل لأنّها فرعٌ عليه في العمل ، ولا يكون معمولها إلاّ سببياً ، نحو "زيد حسنٌ وجههُ " أو زيدٌ حسنُ الوجه " ولا تعمل مضمرة ، ولا مفصولاً بينها وبين معمولها .

وتوافقه في الدلالة على الحدث وفاعله ، والتذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع ، وشرط الاعتماد حال التجرُّد من "أل" وفي الصفة المشبهة ثبوت ودوام واستمرار ، وفي اسم الفاعل حدوث وتجدد وانقطاع[١].

عمل الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة كاسم الفاعل في العمل[٢] ، فهي توافقه في أصل العمل وإن خالفته في وصفه .

علّة عمل الصفة المشبهة :

العمل في الصفة المشبهة غير ثابت لها بحق الأصل ، وإنّما عملت تشبيها باسم الفاعل ، الذي عمل تطفّلاً على الفعل ، قال ابن يعيش :

---

(١) ينظر الأصول ١٣٠/١ ، شرح المفصل ٨١/٦ ، شرح الكافية ٢٠٥/٢ ، شرح التصريح ٤٨/٢ – ٥٠ ، همع الهوامع ٩٢/٥ ، شرح الأشمونـــي ٢/٢ ، ٣ .

(٢) همع الهوامع ٩٢/٥ .

" فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها : شبّهوه بالأسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده ، وذلك نحو حسن ، وشديد ، وصعب ، وكريم "[١] .

أمّا رافع ما بعد هذه الصفات من الأسماء فأفعالها[٢] .

وقد سبق سيبويه إلى الإشارة بأنّ عملها حملاً على اسم الفاعل :

" ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل ، لأنّها ليست في معني الفعل المضارع ، فإنّما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، إنّما تعمل فيما كان من سببها ، مُعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنّه ليس بفعل ، ولا اسم في معناه"[٣] .

فتطفُّل الصفة المشبهة على متطفِّل في العمل جعله فيها ضعيفاً، فلا عمل لها إلاّ في معمول محدَّد لا تجاوزه إلى غيره ، وجهة الضعف فيها أنّها ليست بفعل ، ولا اسم بمعنى الفعل ، وتبع بعدها عن شبه الفعل جعل الإضافة فيها أحسن :

" والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ، ولا في معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنّه ليس مثله في المعنى وقوته في الأشياء "[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٦/٨١ .
(٢) شرح المفصل ٦/٨١ .
(٣) الكتاب ١/٢٥٦ .
(٤) الكتاب ١/٢٥٦ .

فاسم الفاعل اسم، وكذا الصفة المشبهة، والعمل فيهما روعي فيه مشابهة كلّ منهما للفعل ، إذ هو أصل العمل ، فاسم الفاعل أشبه الفعل فعمل عمله ، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل الذي حملت عليه في العمل، في التعريف ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع، والنعت بها ، وهذه من خصائص الأسماء، وذلك أنّها أشبهت اسماً، فتشبهه فيما يخص الأسماء ، فأوجه الشبه بينهما معزّزة للاسمية ، التي دعت سيبويه للقول بأنّ الإضافة في القياس أحسن، وفي الاستعمال أكثر، فتوسلها للأفعال بالعمل ضعيف، لأنّه توسّل بواسطة، فكان الرجوع إلى أصل الأسماء "الإضافة" على ما وصف سيبويه .

والفرق بينها وبين اسم الفاعل في العمل ، أنّ عمله مشروط بأن يكون زمنه الحال أو الاستقبال ، وزمن الصفة المشبهة الماضي المتصل بالحاضر الدائم ، فاسم الفاعل يكون للأزمنة الثلاثة ، إلاّ أنّه لا يعمل مجرّداً من "ال" إن كان زمنه ماضياً ، بل يُضاف وجوباً على مذهب جمهور البصريين فيلتقي مع الصفة المشبهة[1].

معمول الصفة المشبهة واسم الفاعل :

يختلف المعمول في الصفة المشبهة عنه في اسم الفاعل ، قال سيبويه :

" فالمضاف قولك : "هذا حسنُ الوجه" و "هذه حسنةُ الوجه" ، فالصفة تقع على الاسم الأول ، ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل

(١) شرح المفصل ٨٢/٦ ، ٨٣ .

شيء من سببه على ما ذكرت لك ، كما تقول "هذا ضاربُ الرجل" و "هذه ضاربةُ الرجل" إلاّ أنّ الحُسْن في المعنى للوجه ، والضرب ههنا للأول"[1].

فالصفة المشبهة وصف الثاني "المضاف إليه" أمّا اسم الفاعل فالوصف فيه للأول .

معمول الصفة المشبهة :

يجوز في معمول الصفة المشبهة الرفع إمّا على الفاعلية ، وإمّا على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، ولا يكون معمولها إلاّ فاعلاً لفظاً ومعنى ، أو معنى دون اللفظ ، نحو "زيدٌ حسنٌ وجهُه" و"زيدٌ حسنُ الوجهِ" ولا تتقدّم عليها بحال ، ويجوز جره على الإضافة نحو "زيد حسنَ وجهِهِ" و"حسن وجهِ أبيه" ، ويجوز فيه النصب ، فإن كان نكرة انتصب على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، نحو " هذا رجلٌ حسنٌ وجها " وإن كان معرفة انتصب على التشبيه بالمفعول به ، نحو "هو حسنُ الوجهَ" ولا تضمر ، فلا يقال: "هو حسن الوجه والعين" ، ولا يُفصل بينها وبين ما تعمل فيه .

ومعمول اسم الفاعل يكون فاعلاً ، ويكون مفعولاً به ، وعندما يكون منصوباً فإنّه يكون مفعولاً به حقيقة ، ولا يضاف اسم الفاعل لفاعله ، فإضافته لمفعوله فقط[1] .

---

(١) الكتاب ٢٥٦/١ .

نلاحظ أنّ الصفة المشبهة أشبهت الفاعل في أمور ، على مستوى " الصياغة – الوظيفة – المعنى – التركيب " وما فارقته فيه أكثر مما شابهته ، والاسمية فيها أقوي من الفعلية ، وقد أشار الفارسيُّ إلى نقصانها عن رتبة اسم الفاعل ، لعد جريانها على الفعل[٢] ، الذي أعطي اسم الفاعل القوة في العمل ، فالصفة المشبهة أضعف في العمل من اسم الفاعل ، لأوجه الاختلاف الكثيرة بينهما، والأصل في عمل المصدر والصفات جميعها إنّما هو الفعل :

" لأنّ المصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة إنما كانت تعمل لمّا أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها ، فتعمل عمل ذلك الفعل"[٣] .

فكأن هذه الأوصاف التي تعد أسماء من الناحية الشكلية إنَّما تكون أفعالاً من الناحية المعنوية عند العمل ، وكلما بَعُدَ الشبه عن الفعل وضَعف التقدير به ضَعف العمل ، لأنّه ليس أصلاً فيها .

---

(١) ينظر الإيضاح العضدي ١/١٨٠ ، شرح المفصل ٦/٨٣ – ٨٥ ، شرح التصريح ٢/٥٢ ، ٥٣ ، شرح الأشموني ٢/٦ ، وللصفة المشبهة صور كثيرة لا أري حاجة لذكرها .
(٢) الإيضاح العضدي ١/١٧٧ .
(٣) شرح الكافية ٢/٢٠٦ .

المطلب الخامس

التطفّل في اسم التفضيل

تعريف أفعل التفضيل :

هو الوصف المبنيُّ على ":أفعل" لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل[١] .

صياغة أفعل التفضيل :

يصاغ " أفعل " التفضيل مما يصاغ منه " أفعل " التعجّب ، فهما سواء في الشروط والصياغة[٢] .

نوع أفعل التفضيل :

"أفعل" التفضيل اسم لدخول علامات الأسماء عليه[٣] .

حالات أفعل التفضيل : لاسم التفضيل ثلاث حالات :

مجرّد من أل والإضافة :

ويلزم الإفراد والتذكير في جميع استعمالاته ، وإن كان معناه راجعاً إلى مثني أو مجموع، أو مؤنث[٤]، نحو قوله تعالى:﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾[٥] ، وقوله تعالي : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ

---

(١) شرح التصريح ٢/٩٢ .
(٢) ينظر شرح الكافية ٢/٢١٢ ، ٢١٣ ، شرح الأشموني ٢/٤٩ ، ٥٠ .
(٣) شرح الأشموني ٢/٤٩ .
(٤) شرح التصريح ٢/٩٥ .
(٥) سورة يوسف ، آية ٨ .

وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ ﴾ (١) ، ويؤتي بعده بـــ "من" جارة للمفضول ، وقد تحذف مع مجرورها للعلم بها ، نحو قوله تعالي: ﴿ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾(٢) أي : من الحياة الدنيا.

مقرون بأل :

ويطابق الموصوف تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، نحو "زيدٌ الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندات الفضليات ، أو الفضل " ولا يؤتي معه بـــ " من" لأنّها تعاقب اللام(٣) .

مضاف :

إن كانت إضافة "أفعل" التفضيل إلى نكرة ، فهو كالمجرّد من أل والإضافة لاستوائهما في التنكير، وكونهما على معنى "من" ويطابق المضاف إليه الموصوف ، نحو "زيد أفضل رجل، الزيدان أفضل رجلين ، الزيدون أفضل رجال ، هند أفضل امرأة" وإن كانت إضافته إلى معرفة : فإن أوّل بما لا تفضيل فيه ، أو قُصد به زيادة مطلقة ، وجبت المطابقة للموصوف ، ويخلو عن لفظ "من" ومعناها ، نحو "الناقص والأشج أعدلا بنى مروان" ، وإن كان على أصله في إفادة المفاضلة جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بـــ "أل"

---

(١) سورة التوبة ، آية ٢٤ .
(٢) سورة الأعلى ، آية ١٧ .
(٣) شرح التصريح ٢/٩٥ .

نحو قوله تعالي : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[١] وجاز ترك المطابقة ، لشبهه بالمجرّد لنيّة معنى "من" نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾[٢] .

عمل اسم التفضيل :

يرفع أفعل التفضيل الضمير غالباً ، ولا يرفع الظاهر ، فلا يُقال : " مررت برجل أفضل منه أبوه " برفع الأب بأفضل إلاّ في لغة ضعيفة[٣] ، ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضّلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ، ثانيهما له ، والآخر للموصوف ، بعد نفي ، ومثاله " ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " وهي مسألة الكحل ، ومنه الحديث " ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة "[٤] ولا ينصب مفعولاً به على الأصح ، فلا يقال : " زيد أضرب من عمرو وبكراً " بنصب "بكر" بـ "أضرب" ، ويتعدّى باللام ، نحو "زيد أبذل للمعروف" ، أو بالباء ، نحو "زيد أعلم بالفقه" وتتعلّق به حروف

---

(١) سورة الأنعام ، آية ١٢٣ .
(٢) سورة البقرة ، آية ٩٦ ، ينظر شرح المفصل ٩٥/٦ - ٩٧ ، شرح التصريح ٩٥/٢ - ١٠٣ .
(٣) الكتاب ٢٨/٢ ، ٢٩ .
(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ٥٥/١ ، ١٥١، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، والترمذي في صحيحه ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠ ، شرح الإمام ابن العرابي المالكي ، الطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠هـ ، وأبو داود في سننه ٣٢٠/٣ ، ٣٢١ (مختصر سنن ابن أبي داود للحافظ المنذري) تحقيق أحمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٣٦٨هـ .

الجر كتعلقها بفعل التعجّب ، نحو "زيد أحبُّ إليّ من عمرو" ، ولا ينصب شبه المفعول به ، نحو "الحسن الوجه" لأنّه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه ، ويُنصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، والحال لمشابهته له ، نحو " زيدٌ أحسن منك اليوم راكباً" والتمييز نحو "أحسن منك وجها" لأنّه ينصب بما يخلو من معنى الفعل أيضاً ، نحو "راقود خلا"(١) .

تفاوت أفعل التفضيل في التصرُّف :

يلزم أفعل المصاحب لمن صيغة واحدة ، لمشابهته لفظاً ومعنى لأفعل التعجّب ، وأفعل التعجب فعلٌ غير متصرف – عند البصريين(٢) – والمشابهة بينهما لفظاً ظاهرة ، ومعنى فلأنّه لا يتعجّب من شيء إلاّ وهو مفضّل(٣) .

أمّا المقترن باللام ، والمضاف المقصود به الزيادة على من أضيف إليه ، فلمّا لم يكن فيهما علامة التفضيل "من" ، ولا كان معهما المفضول ، ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها أفعل التعجّب الفعلي مشابهة تامة ، ودخلهما اللام والإضافة ، وهما من علامات الأسماء ، فترجّح جانب الاسمية ، فلم يمتنعا من التصرف، فجاز فيهما التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، فطابقا صاحبهما ، ولم يتصرّف في الذي بـــ "من" لمشابهة أفعل التعجّب لفظاً ومعني(٤).

---

(١) ينظر الكتاب ٢٨/٢ ، ٢٦٦ ، شرح الكافية ٢١٩/٢ ، ٢٢٠ ، المساعد ١٨٤/٢-١٨٧ ، همع الهوامع ١٠٩/٥ ، ١١٠ .
(٢) الإنصاف ١٢٦/١ وما يليها .
(٣) شرح الكافية ٢١٧/٢ .
(٤) شرح الكافية ٢١٧/٢ .

فأفعل التفضيل في التصرُّف وعدمه يراعى فيه قوة الشبه بالأسماء ، وقوة الشبه بالأفعال "أفعل التعجّب" .

علة عمل أفضل التفضيل :

أفعل التفضيل يشبه أفعل التعجّب في اللفظ والمعنى ، ولكنّه يفارقه في الإجماع على اسميته ، وفي عملها يقول سيبويه :

" فإن جئت بـــ " خير منك " أو " عشرين " رفعت ، لأنّها ملحقة بالأسماء ، لا تعمل عمل الفعل ، فلم تقوَ قوة المشبهة ، كما لم تقوَ قوة المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل[١] .

سوَّى سيبويه بين "خير" و "عشرين " في الاسمية الخالصة ، أمّا العمل فأفعل التفضيل في المرتبة الثالثة فيه ، بعد اسم الفاعل ، والصفة المشبَّهة ، ووجه الشبه بينه وبين الفعل أنّه بمنزلة الفعل إذ كان عبارة عنه ودالاً على المصدر ، والزيادة كدلالة الفعل على المصدر والزمان ، فمنع التعريف كما لا يكون الفعل مُعرّفاً ، ومنع التثنية والجمع كالفعل أيضاً ، ولا يجوز تأنيثه ، فتقول "هند أفضل منك" على تقدير " يزيد فضلها عن فضلك "[٢] . فالصفة المشبَّهة عملت تطفلاً على اسم الفاعل ، بكونها مثله في التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، أمّا أفعل التفضيل فأصل استعماله أن يكون معه " من" ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث[٣] .

---

(١) الكتاب ٢٦٦/١ .
(٢) شرح المفصل ٩٦/٦ ، هذا في حالة "أفعل" المجرّد من أل والإضافة.
(٣) الكتاب ٢٦٥/١ (هـــ ٢) ، وينظر شرح الكافية ٢٠٦/٢ .

وقال ابن الحاجب :

" لم يعمل لأنّ المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة إنّما كانت تعمل لمّا أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها ، فتعمل عمل ذلك الفعل ، وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ، ويقوم مقامه "(١) .

فالعمل حيثما أمكن التقدير بالفعل ، فهو أصل العمل ، فإن امتنع التقدير انتفى العمل ، والتزم الأصل .

عمل أفعل التفضيل في الظاهر :

لم يعمل أفعل التفضيل في ظاهر إلاّ فيما ذكر النّحاة من مسألة الكحل ، وعلّة ذلك :

" وليس هذا بمنزلة "خيرٌ منه أبوه " لأنّه مفضّل لـــ " الأب " على الاسم في " من " وأنت في قولك : " أحسن في عينه الكحل منه في عينه " لا تريد أن تفضل " الكحل" على الاسم الذي في "من " ولا تزعم أنّه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنّك زعمت أنّ لـــ "الكحل" ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكأنّك قلت : "ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد"(٢) فإنّما كان العمل في هذه الحالة لما تقدّر "أفعل" باسم الفاعل ، وذكر ابن الحاجب أنّ عمله في هذه المسألة بأنّ له في هذا المكان فعلاً بمعناه(٣) .

---

(١) شرح الكافية ٢٠٦/٢ .
(٢) الكتاب ٢٨/٢ .
(٣) شرح الكافية ٢٢١/٢ .

فقضية العمل تعود إلى الفعل في المعنى ، وإن كان العامل اسماً شكلاً فالتفضيل اسم خالص الاسمية ، وعمله تطفُّلاً على الصفة المشبّهة التي عملت تطفُّلاً على اسم الفاعل الذي لم يعمل بحق الأصل ، ولم يعمل مطلقاً ، فكانت أضعف منهما عملاً ، فلا يعمل إلا في مضمر ، إلاّ في مسألة الكحل التي عاد العمل فيها إلى إمكانية تقديره بالفعل ، وأرى – والله أعلم – أنّ أفعل التفضيل متحمّل لضمير الفاعل لا عامل فيه ، وعمله في مسألة الكحل اضطراراً للعمل ، لئلا يلزم رفعه بالابتداء ، ويكون "الكحل" مبتدأ ، كما في "مررت برجل أحسنُ منه أبوه" برفع "احسن" والجملة صفة لـــ"رجل" ، ولا يجوز ذلك ، لأنّ قولك : "منه" بعد "الكحل" متعلق بـــ "أحسن" فيفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي ، ومع ذلك الاضطرار فإنّ "أفعل" مقدَّر بالفعل[١] . وقد ذهب أبو حيان إلى الاقتصار فيه على السماع ، إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر على سبيل الشذوذ[٢] .

فالقياس والأصل ألاّ يعمل أفعل التفضيل ، من حيث هو اسم ، ولا يشبه الأوصاف التي عملت تطفُّلاً على الفعل المضارع ، أو على اسم الفاعل .

---

(١) ينظر الكتاب ٢٩١/٢ ، شرح الكافية ٢٢١/٢ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢٣٣٧/٥ .

المبحث الثالث

تطفُّل الأسماء التي تدل على حدث وزمن

أسماء الأفعال

تعريف أسماء الأفعال :

أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى ، واستعمالاً[١] .

تصنيف أسماء الأفعال :

هل هذه الألفاظ التي نابت على الأفعال أسماء أو أفعال؟ مختلف فيها، جمهور البصريين على أنّها أسماء حقيقة ، والكوفيون على أنّها أفعال حقيقة ، وابن صابر[٢] جعلها قسماً آخر ، وأسماه الخالفة[٣] ، وأبو القاسم ابن القاسم[٤] المتوفى سنة (٦٠٨ هـ) ، ذهب إلى أنّ نحو "مه" و "صه" مما ليس أصله مصدراً، ولا ظرفاً

---

(١) المساعد ٣٦٩/٢ .

(٢) أحمد بن صابر ، أبو جعفر النحوي ، لم يُذكر مولده ولا وفاته ، بغية الوعاة ٣١١/١ .

(٣) همع الهوامع ١٢١/٥ ، وتنظر المسألة في: الكتاب ٢٩٩/١ ، الإيضاح ١٨٩/١ ، كتاب الشعر ٢٤-٥/١ ، الإنصاف المسألة ٢٧ ، المساعد ٦٣٩/٢ ، همع الهوامع ١٢١/٥ ، شرح الأشموني ١٩٧/١ .

(٤) عبد الرحمن بن على بن يحيي بن القاسم الخضراوي ، أبو القاسم ، القاضي ، النحوي ، كان من أهل المعرفة بالعربية، توفى سنة ٦٠٨هـ، بغية الوعاة ٨٤/٢-٨٥ .

أفعال، وما أصله مصدر، أو ظرف منصوب على إضمار فعل لا يظهر[١]. وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّها أفعال جامدة[٢].

دلالة أسماء الأفعال :

تدل أسماء الأفعال على الحدث والزمن ، فهي بذلك كالفعل ، مما جعل البصريين يعملونها ، والكوفيين يذهبون إلى أنّها أفعال[٣].

وهل دلالتها على حدث وزمان كدلالة الأفعال أم مباينة لها ؟ قال ابن يعيش :

" وأمّا دلالتها على ما تدل عليه الأفعال من الأمر ، والنّهي ، والزمان الخاص فإنّما استفيد من مدلولها لا منها نفسها ، فإذا قلت : "صه" دل ذلك على "اسكت" والأمر مفهوم منه ، أي من المسمّى الذي هو "اسكت" و "هيهات" اسم ومسمّاه لفظ آخر ، وهو "بَعُدَ" فالزمان معلوم من المسمي لا من الاسم"[٤] .

يعنى أنّ أسماء الأفعال صيغة ومبني لا علاقة لها بالزمن ، فالزمن مأخوذ من مسمياتها "الأفعال" ولذا فإنّ وصف الزمن فيهما مختلف ، فالأفعال مؤدية للزمن بالصيغة ذاتها ، ففي "ضرب" و"اضرب" زمن مرتبط بالمبني، وهذا غير متحقق في أسماء الأفعال.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٨٩/٥ .
(٢) في النحو العربي "نقد وتوجيه " الدكتور مهدي المخزومي ، بيروت ، ١٩٦٤م ، ٢٠٢ – ٢٠٦ .
(٣) ينظر شرح المفصل ٢٩١٤ ، المساعد ٦٤١/٢ ، همع الهوامع ١٢١/٥.
(٤) شرح المفصل ٢٩/٤ .

المشابهة والمخالفة بين أسماء الأفعال والأسماء :

لمّا أصبحت هذه الألفاظ أعلاماً للأفعال أخذت كثيراً من أحكالم الأعلام ، فمنها المرتجل ، نحو "صه" و"هيهات" ومنها المنقول ، نحو "إليك" و "دونك" و "رويد" ومنها المشتق، نحو "حذارِ" و"نزالِ"(١) ، كما أنّ منها المعرفة، ومنها النكرة كالأسماء الأخرى ، فما نُوِّن يكون نكرة ، نحو "واهاً" و "ويها" والتنكير ملتزم فيها ، كما هو ملتزم في "أحد" و"عريب" و"ديار" وما لم ينوّن فهو معرفة ، نحو "نزالِ" وبابه، والتعريف ملتزم فيه ، كما هو ملتزم في المضمرات ، والإشارات ، والموصولات المعينة ، ومنها ما استعمل بالوجهين ، نحو "صه" و "مه" فما نُوِّن نكرة ، وما لم ينوَّن معرفة، وهي في ذلك مثل "كتاب" و"رجل" و"فرس" وذهب بعضهم، إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف(٢) .

ولا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنّها أسماء(٣) ، وتدخل اللام على بعضها ، نحو "النجاءك" أي : انج النجاء ، قاله ابن طاهر، وقيل ليس اسم فعل ، بل هو من المصادر النائبة عن الفعل، جاءت على أبنية الأسماء واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء(٤) ، نحو "ذلك" و "أولئك"(١) .

---

(١) شرح المفصل ٢٩/٤ .
(٢) المسائل الحلبيات : الفارسيُّ ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٧ هـ ٢١٣ ، شرح التصريح ٣٩٢/٢ ، ٢٩٤ .
(٣) الكتاب ٢٩٩/١ .
(٤) شرح الكافية ٦/٢ .

وتفارق الأسماء في أنّها لا تتصرّف تصرّفها ، أي لا تكون مبتدأ ، ولا فاعلاً ، ولا نحو ذلك إلاّ في الإسناد اللفظي[٢] ، كما في قول ربيعة بن مقروم الضبي[٣] :

فدعوا نزالِ، فكنت أول نازلٍ وعلامَ أركبـــــه إذا لم أنزل

ففارقت الأوصاف الأخرى التي تعمل عمل الفعل في أنّها عاملة غير معمولة ، وهذه الأسماء مبنية ، والأصل في الأسماء الإعراب ، وعملت فيما بعدها ، وأصل الأسماء الإضافة[٤] .

المشابهة والمخالفة بين أسماء الأفعال والأفعال :

الأفعال ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ، وكذا أسماء الأفعال ، وإن اختلفا في الكيفية التي تُؤدي بها هذه المعاني ، ويتّفقان تعدية ولزوماً غالباً ، فاسم الفعل يعمل عمل مسماه ، ومن غير الغالب "آمين" و"إيه" فمسماهما متعدٍ ، ولم يحفظ لهما مفعول ، ومن أسماء الأفعال ما يتعدّى بنفسه ، ويتعدّى بالحرف مساواة بالأفعال ، نحو "حيهل" حسب ما ينوب عنه ، فجاء "حيهل الثريد" و"حيهلاً بعمر" وتزاد الباء في مفعولها كثيراً لضعفها في العمل .

وتفارق الأفعال في أنّها لا تتصل بها علاماتها ، وهي جامدة غير متصرّفة ، ولا تؤكّد بالنون ، والأمر للواحد ، والاثنين ،

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٣٠٢/٥ .
(٢) الكتاب ٢٠٣/١ ، شرح المفصل ٤٠/٤ .
(٣) شرح المفصل ٢٧/٤ ، المساعد ٦٣٩/٢ .
(٤) شرح المفصل ٢٧/٤-٢٩، المساعد ٦٣٩/٢ ، شرح الأشموني ٢٠٢/٢.

والجمع ، والمذكر ، والمؤنث منها بلفظ واحد ، فلا تلحقه علامة نوع ولا عدد ، فلا علامة للمضمر المرتفع بها ، فنحو "صه" يقال في الأجناس المتقدمة جميعها ، ولا يتقدّم معمولها عليها عند البصريين ، والفرّاء من الكوفيين ، والفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، واسم الفعل مع ما فيها من ضمير اسم مفرد ، ولا تعمل مضمرة خلافاً لابن النّاظم[١] .

عمل أسماء الأفعال :

ثبت لأسماء الأفعال عمل أفعالها، مرتجلة، ومشتقة، ومنقولة[٢]، على الخلاف بين النّحاة في عمل الفعل: مطلق أو مقيد؟

والخلاف في عمله مضمراً ، وفي تقديم معموله عليه ، وسبب الخلاف ضعفها في العمل بفرعيتها عن الفعل[٣] ، وأشار الرضيُّ إلى أنّ اسم الفعل الذي يكون على وزن "فعالِ" معدول عن الأمر :

"واعلم أنّ مذهب النّحاة أنّ فعالِ هذه معدولة عن الأمر الفعلي للمبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر كفعّال ، وفعول مبالغة فاعل ، وكذا قالوا في "شتّان" و"وشكان" و"سرعان" أنّها معدولة ، والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه"[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف ٢٢٨/١ ، شرح المفصل ٢٥/٤-٣١ ، شرح الكافية ٦٨/٢ و ٦٩ ، المساعد ٦٣٩/٢-٦٤١، شرح التصريح ٢٩٠/٢، شرح الأشموني ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ .
(٢) الكتاب ٢٩٨/١ - ٣٠٠ .
(٣) همع الهوامع ١٢٠/٥.
(٤) شرح الكافية ٧٦/٢ .

وقوله: "اعلم أنّ مذهب النّحاة" إشارة إلى تسمية ابن الخشّاب اسم الفعل الذي علىِ وزن "فعالِ" بالمعدول عن فعل الأمر[١].

والذي أميل إليه – والله أعلم – اتباع ابن الخشّاب فيما ذهب إليه فالفعلية قوية في أسماء الأفعال لنيابتها عن الفعل ، وهي الاسم الوحيد العامل الذي يوجد فيه حدث وزمن كالأفعال ، والفعلية أقوى فيما كان على "فعالِ" لعدله عن فعل الأمر ، أمّا امتناع تقديم معمولها عليها ، فأرى فيه علّة غير ما ذكر النّحاة ، فأسماء الأفعال أقوى في العمل – في رأيي – من اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، وغيرها من الصفات العاملة ، وامتناع تقديم المعمول ليس لضعفها في العمل، وأمر المنع مرتبط بالمعنى ، فالغرض من أسماء الأفعال الإيجاز ، والاختصار، والمبالغة[٢] ، وعند تتبع أساليب العربية التي تؤدّي معاني محددة كالتعجّب ، والمدح ، والذم ، نجد أنّها ذات رتب محفوظة[٣] ، لأجل هذه المعاني ، وأري أنّ أسماء الأفعال مثلها في هذا، وعلى القول باسمية هذه الألفاظ إلاّ أنّ العمل فيها ليس تطفلاً لنيابة أسماء الأفعال عن مسمّياتها في العمل والمعنى ، ولانتقال هذه الأسماء إلى معنى الفعلية[٤] .

---

(١) المرتجل ٢٥٢ .
(٢) شرح المفصل ٤/٢٥ .
(٣) ينظر شرح الأشموني ٢/٢٤ ، ٣٠ .
(٤) ينظر شرح الكافية ٢/٦٧ .

المبحث الرابع
تطفُّل الظرف والمجرور

ذكرهما ابن هشام فيما يعمل عمل الفعل ، فقال :

" الظرف والمجرور المعتمدان، وعملهما عمل استقر"[١].

فاشترط فيهما – عند العمل – الاعتماد، فمتى تقدّم على الظرف أو الجار والمجرور، نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو حال، نحو "ما في الدار رجل" و "أفي الدار زيد ؟" و "مررت برجل معه صقر" و "جاء الذي في الدار أبوه" و "زيد عندك أخوه" و "مررت بزيد عليه جبة" ففي المرفوع الواقع بعده ثلاثة أقوال :

الأول : أنّه مبتدأ ، وخبر عنه بالظرف ، والمجرور ، ويجوز الرفع على الفاعلية[٢] .

الثاني : أنّه فاعل ، ويجوز الرفع على الابتداء ، وهو اختيار ابن مالك[٣] ، وهو ظاهر كلام ابن هشام[٤] .

الثالث : يجب أن يكون فاعلاً ، منقــول عن جمهور العلماء[٥].

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٢٥ .
(٢) همع الهوامع ١٣١/٥ .
(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ابن مالك ، تحقيق د. عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ ، ١٨٢ .
(٤) شرح شذور الذهب ٣٢٥ .
(٥) همع الهوامع ١٣١/٥ .

وأوجب السهيلي المتوفى سنة (٥٨١هـ) الابتدائية[١] .

وهل العمل لهما تطفُّلاً على الفعل ، أم العمل لفعل أو اسم فاعل محذوفين ؟

في المسألة خلاف :

فبعضهم على أنّ العمل للظرف والمجرور ، لقربهما من الفعل باعتمادهما ، ولنيابتهما عن "استقرّ".

وآخرون أنّ عامله الفعل المحذوف .

واستدلّ الفريق الأول بأمرين :

الأول : امتناع تقديم الحال في نحو " زيد في الدار جالساً " ولو كان العامل الفعل لجاز .

الثاني : قول جميل بثينة[٢] :

فإنْ يك جثماني بأرض سواكم فإنّ فؤادي عنـك الدهر أجمعُ

فرفع "أجمع" وهو توكيد للضمير المستتر في الظرف ، والضمير لا يستتر إلا في عامله ، ويمتنع توكيده لضمير محذوف مع الاستقرار ، لتنافي التوكيد والحذف ، كما يمتنع توكيده اسم "أنّ"

---

(١) نتائج الفكر ، السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، الطبعة الثانية ، ٤٢٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١١٢٢/٣ ، شرح التصريح ٢٠٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢.

على محله من الرفع بالابتداء ، لأنّ الطالب للمحل زال بوجود الناسخ[١] .

أمّا الفريق الثاني فلأنّ الأصل في العمل الفعل ، ولتعادل المرجحين[٢] .

الخلاف في العامل المحذوف :

اختلف النّحاة في تقدير العامل المحذوف ، أهو اسم فاعل من الكون المطلق ، على معني "كائن"؟ ونص عليه الأخفش ، وأشار إليه سيبويه على ما ذكر ابن مالك[٣] . وفي المسألة يقول سيبويه :

" وذلك أنّك إذا قلت : " فيها زيد " فكأنّك قلت : " استقرّ فيها زيد " وإن لم تذكر فعلاً "[٤] .

ويقول : " كأنّك قلت "عبد الله منطلق" فصار قولك : "قولك : "فيها" كقولك : "استقرّ عبد الله " ثم أردت أن تخبر على أيّة حال استقرّ ، فقلت : "قائماً " فـ "قائم"حال مستقرّ فيها"[٥] .

فسيبويه يعمل الفعل وإن لم يُذكر .

---

(١) شرح التصريح ٢٠٧/١ .
(٢) همع الهوامع ١٣١/٥ .
(٣) شرح التسهيل ٣١٨/١ .
(٤) الكتاب ٨٤/٢ .
(٥) الكتاب ٨٥/٢ .

والفارسيُّ يقدر "استقرّ" أو "مستقرٌ"[١] ، والعامل الأفعال المظهرة أو المقدّرة عند ابن جنّي في نحو "جلست عنك" و "سرت أمامك" و"زيدٌ دونك" و "محمدٌ حيالك "[٢] .

والخلاف في تقدير الفعل أو اسم الفاعل يعود إلى الأصل في خبر المبتدأ ، ومتعلّق الظرف والجار والمجرور[٣] .

ورفع الظرف والمجرور الظاهر عند الاعتماد لتقوية به ، كاسمي الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة[٤] .

نوع الجملة مع الظرف والمجرور المرتفع بعدهما :

الاسم الواقع بعد الظرف والمجرور يجوز في إعرابه وجهان: أن يكون مبتدأ مؤخّراً ، والظرف والمجرور خبراً مقدّماً ، أو يكون الاسم المرفوع فاعلاً للظرف والمجرور، فعلى الأول الجملة اسمية، وعلي الثاني الجملة فعلية ، ومن ذلك قوله تعالي ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾[٥] قيل عنده حسن الثواب مبتدأ وخبر ، والجملة خبر عن المبتدأ ، والأحسن أن يرتفع "حسن" على الفاعلية إذ قد اعتمد الظرف بوقوعه خبراً ، فالتقدير : والله مستقر ، أو استقر

---

(١) المسائل المنثورة ٣١ .
(٢) اللمع في العربية : ابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ ١١٢ ، تنظر أقوال النحاة في الإنصاف ٢٤٥/١ وما يليها ، ارتشاف الضرب ١١٢١/٣ وما يليها ، همع الهوامع ١٣١/٥ وما يليها.
(٣) الأمالي الشجرية :٢٤٩/٢ ، شرح المفصل ٩٠/١ .
(٤) شرح الكافية ٩٤/١ .
(٥) سورة آل عمران ، آية ١٩٥ .

عنده حسن الثواب[١] ، وقوله تبارك وتعالي : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[٢] قيل "شك" فاعل أو مبتدأ ، وينبغي أن يتعيّن الأول، لأنّه يلزم في الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو المبتدأ ، بخلاف الأول ، فإنّ الفاعل ليس أجنبياً[٣] .

ورفع الظرف والمجرور الاسم الواقع بعدهما على الفاعلية عند النّحاة لقيامه مقام الفعل ، أمّا الأصل في الظرف فألاّ يعمل[٤].

عمل الظرف والمجرور النصب :

يعمل الظرف والمجرور النصب في الحال[٥] ، ذلك أنّ الحال مشابه للظرف من حيث المعنى ، فإنّ "راكبا" في "جئتك راكباً" بمعنى وقت الركوب[٦] ، وذلك نحو "فيها عبدُ الله قائماً" فقولك : "فيها" كقولك :"استقر عبد الله" ثم أردت أن تخبر على أيّة حال استقرّ ، فقلت :"قائماً"[٧] .

وجاء النصب في "الريح" من قولــه تعالي : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ ﴾[٨] . قرأ الجمهور "الريحَ" بالنصب على إضمار فعل ، أي

---

(١) البحر المحيط ١٤٦/٣ .
(٢) سورة إبراهيم ، آية ١٠ .
(٣) حاشية الجمل على الجلالين ، طبعة الأزهرية ٥٠٩/٢ .
(٤) الإنصاف ٥٢/١ ، وينظر شرح المفصل ١١٧/١ .
(٥) الكتاب ٨٥/٢ ، ٨٨ ، شرح المفصل ٥٧/٢.
(٦) شرح الكافية ٢٠٦/١ .
(٧) الكتاب ٨٥/٢ .
(٨) سورة الأنبياء ، آية ٨١ .

"سخرنا" وقرأ أبو بكر بالرفع على الابتداء[١] ، والكوفيون ينصبون على الخلاف[٢] .

فهل عمل الظرف والمجرور تطفُّلاً على الأفعال ، وتوسُّلاً إليها بالاعتماد كاسم الفاعل ولما فيهما من معنى الفعل ، على ما في العمل من خروج عن الأصل ، ومخالفة له ، أم أنّ العمل فيها بفعل أو اسم فاعل مقدّرين على الأصل ؟

الذي أميل إليه – والله أعلم – أنّ العامل فيهما إنّما هو الفعل أو اسم الفاعل المقدّران – على الخلاف بين النّحاة فيهما – وذلك أنّ الظرف والمجرور لابد لهما من متعلّق أصلاً ، وأنّ المنتصب بعدهما قُدِّر له فعل ناصب ، وأنّ رائحة الأفعال ملازمة لهما من معنى الاستقرار الذي تتضمنه ، فالعمل فيهما بواسطة المقدّر لا بهما ذاتهما ، أما هما فعلى الأصل في عدم العمل .

أما الاعتماد فأرى – والله أعلم – أنّه يكون شرطاً إذا قُدِّر اسم الفاعل ، فإن قُدِّر الفعل فلا حاجة إلى اشتراط الاعتماد .

الفرق في العمل بين الظرف والمجرور واسم الفاعل والمفعول :

" أنّ الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر له "[٣] وهذا يقوي ما ذهبت إليه من أنّ العمل للمقدّر ، فليس من لفظ الفعل ، ولا معناه ، أمّا المعنى الفعلي الموجود فيه فهو من "الاستقرار " فعلاً ، أو اسم فاعل .

---

(١) البحر المحيط ٢٦٤/٧ .
(٢) شرح التصريح ٢٠٧/١ .
(٣) شرح الكافية ٩٣/١ .

الخاتمة

وأهم نتائج الدراسية

هذا وقد جاء في كلام النّحاة مجموعة أخرى من الكلمات التي عملت عمل الأفعال ، منها ما يعمل في الظرف والجار والمجرور فقط لاكتفائهما برائحة الأفعال، ومنها ما يعمل فيهما وفي غيرهما، والرفع مغايرٌ للنصب عند إعمال غير الأفعال ، إذ عمل الرفع تكفيه أدني مشابهة للفعل ، وأوضح ذلك الإمام الرضيُّ فقال :

" وأما أسماء الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقاً ، سواء كانا بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو لم يكونا لأحد الأزمة الثلاثة ، بل كانا للإطلاق المُستفاد منه الاستمرار ، نحو "زيد ضامر بطنه" و"مُسْوَد وجهُه" و"مؤدَّب خدامه" وذلك لأنّ أدنى مشابهة تكفي في عمل الرفع ، لشدّة اختصاص المرفوع بالفعل ، وخاصّة إذا كان سبباً ، ألا ترى إلى رفع الظرف والمنسوب في نحو"زيد في الدار أبوه" على مذهب أبى علىّ ، ونحو "مررت برجل مصريّ حماره" فأن "مصري" لمّا أضيف حدث فيه معنى الفعل ، وصار في معنى منسوب أو معزو، فالنسب أخرجه من حيِّز الجمود إلى حكم المشتقات ، وكذا "برجل خز صفة سرجه"[1] .

---

(١) شرح الكافية ٢٧٨/١ ، شرح المفصل ٢٦/١ ، ٦٩ .

فعمل هنا الظرف ، وعمل المنسوب ، وعمل الاسم الجامد ، ولكنّ العمل لم يتجاوز الرفع ، لاكتفائه بأدنى مشابهة كما ذكر ، وكذلك يعمل اسم الفاعل واسم المفعول في الظرف والمجرور مطلقاً ، لما ذكرنا من اكتفائهما برائحة الأفعال ، وذلك نحو "مررت برجل ضارب أمس في الدار" و "مضروب أول من أمس بالسوط"[١] ، ويعمل أفعل التفضيل النصب في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز كما تنصبه الجوامد ، فـ "أحسن وجها" مثل "عشرون درهما"[٢] فلضعف الفعلية فيها لم تنصب مفعولاً به ، ولكنها نصبت التمييز ، إذ نصبته الجوامد أيضاً ، وممّا تضمن رائحة الفعل آلة التشبيه ، ولضعفها لا يتقدّم معمولها عليها ، كما لا يتقدّم على أفعل التفضيل للسبب ذاته ، واسم الإشارة ومعنى التنبيه ، والمضاف ، والتمنّي ، والجامد ، ومعنى الجملة ، وتمام الاسم[٣] ، وغير ذلك مما لا أرى إطالة الكلام به مناسبة في هذا المقام .

أمّا أهم النتائج التي توصّلت لها الدراسة ، فهي :

١ – كلُّ ما عمل من غير الأفعال متطفِّل عليه في أصل العمل .

---

(١) شرح الكافية ٢٧٩/١ .
(٢) شرح الكافية ٨٨/٢ .
(٣) شرح الكافية ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، شرح المفصل ٥٨/٢ ، ٦٠ ، ٧١ ، وتنظر في شرح التصريح ٥٢٩/١ ، ٥٣٣، ٦٧٣، ٥٤١ ، ٥٦٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦١٧ .

٢ – لا يوجد اسم عربي يعمل عمل الفعل مطلقاً بلا قيد ، فكلُّ ما عمل من الأسماء عمل بقيد إمّا في المعمول كالصفة المشبهة فلا يكون معمولها إلا نكرة ، أو بالألف واللام ، وإمّا في العامل كالاعتماد ، والألف واللام ، وغيره .

٣ – كلُّ ما عمل من الأسماء انحطّ عن الفعل ، كامتناع تقديم المعمول ، أو عدم الفصل بينه وبين العامل ، وغير ذلك .

٤ – العامل عمل الفعل من الأسماء يشترط فيه شروط تحقّق أمرين:

الأول : القرب من الأفعال . **الثاني** : البُعد عن الأسماء .

٥ – تختلف الأسماء العاملة عن غيرها ، في أنّها جميعها مشتملة على حدث أو معنى الحدث، وهو أحد ركني الفعل الأساسيين، ولازمة من لوازمه التي لا تفارقه ، فالمصدر متحقّق فيه حدث فقط ، واسم الفعل متحققّ فيه حدث وزمن ، والمشتقات متحققّ فيها حدث ووصف ، أمّا الأسماء فإنّها تدل على مسمى فقط .

٦ – ما عمل الفعل – عدا اسمه – له وظيفة الأفعال ، فيكون له مسندٌ ، فاعل له أو مفعول ، وله وظائف الأسماء فيكون مسنداً إليه بأن يكون مبتدأ ، وفاعلاً ، ونائب فاعل ، فارتباطه بما بعده كارتباط الأفعال بمتعلّقاتها ، دون إلغاء لمواقع الأسماء فيه .

٧ – تتفاوت درجة العمل في الأسماء السابقة قوة وضعفاً ، على قدر شبهها بالأفعال قرباً وبُعداً .

٨ – عمل الرفع ليس قصراً على الأسماء المتقدّمة ، إذ يكفي للرفع رائحة الفعل ، وليس النصب كذلك ، فإذا ضعف الشبه بالفعل ووقع بعد الاسم منصوب ، فالنصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به .

٩ – العوامل السابقة جميعها لابدّ أن يكون فيها شيء من الفعل ، فالمصدر واسمه فيها حروف الفعل ومعناه ، وكذلك المشتقات، ولها مرفوع ومنصوب ، والظرف وأخوه فيها رائحة الفعل ولها مرفوع فقط .

١٠– المصدر يدل على مسمى ، ومسماه "حدث" أي شيء مأخوذ من الفعل ، أمّا المشتقات فإنّها لا تدل على مسميات أو ذوات كالأسماء ، ولكنّها تدل علي موصوفات .

١١– تكاد تفصح الدراسة السابقة عن أنّ كلمات العربية : أسماء خالصة الاسمية ، وأفعال خالصة الفعلية ، وأسماء اسمية فعلية ، وحروف .

هذا وبالله التوفيق ،،،

د. فاطمة حسن عبد الرحيم

أ.مساعد النّحو والصرف

بكلية التربية لإعداد المعلّمات – جدّة

المراجع

- القرآن الكريم
- الأصول في النّحو : أبو بكر بن السـرّاج ، تحقـيق : د.عبد المحسن الفتلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د. رجب عثمان ، د. رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .
- الأمالي الشجرية: أبو السعادات بن الشجري ، دار المعرفة، بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، دار الباز للنشر والتوزيع .
- الإيضاح العضدي : أبو على الفارسيُّ ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .
- الإيضاح في علل النحو : الزجّاجي ، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦ هـ .
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر، الرياض.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن على الشوكاني ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية.
- التبصرة والتذكرة : عبد الله بن إسحاق الصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمد على الدين ، ١٤٠١ هـ .
- التوطئة : أبو على الشلوبين ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ١٤٠١ هـ .
- حاشية الجمل على الجلالين ، طبعة الأزهرية .
- حاشية الصبّان على الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية .
- حاشية يس على شرح التصريح ، هامش التصريح ، دار الفكر .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالث' ، القاهرة ، ١٩٨٩م .
- الخصائص : أبو الفتح بن جني ، تحقيق : محمد على النجّار ، الطبعة الثانية .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، إعداد محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولي ، ١٤١٩هـ .
- ديوان حسان بن ثابت ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت.

- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- ديوان ذي الرُّمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق : عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولي .
- ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان القطامي، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب، دار الثقافة ، بيروت .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق : إحسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .
- سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى الحلبي البابي ، ١٣٧٢ هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- شرح الأشموني : نور الدين الأشموني ، دار أحياء الكتب .
- شرح الألفية : ابن الناظم ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٠م .
- شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، د. محمد المختون ، الطبعة الأولى .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولي، ١٤٢١ هـ .
- شرح الجمل : ابن عصفور، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .
- شرح شذور الذهب : ابن هشام ، مكتبة محمد على صبيح .
- شرح شذور الذهب : محمد عبد المنعم الجوجري ، تحقيق د. نوّاف بن جزاء الحارثي ، الطبعة الأولي ، ١٤٢٤هـ .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ابن مالك ، تحقيق : د. عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .
- شرح قطر الندى : ابن هشام ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الحادية عشرة .
- شرح كافية ابن الحاجب : الإمام رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون ، ١٤٠٢ هـ .
- شرح المفصل : ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك : أبو زيد المكودي ، تحقيق : د. فاطمة راشد الراجحي ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق : يحيي الجبوري، بغداد ، ١٩٧٢ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : السلسيلي ، تحقيق : د.عبد الله الحسيني ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بحاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، الطبعة السادسة .
- العين : الخليل بن أحمد ، دار إحياء التراث العربي .
- الصاحبي في فقه اللغة : ابن فارس ، تحقيق : مصطفي الشويمي .
- صحيح الترمذي ، شرح الإمام ابن العرابي المالكي ، الطبعة المصرية ، الأزهر ، ١٣٥٠ هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي ، مكتبة الحياة ، بيروت .
- في النّحو العربي " نقد وتوجيه " : د. مهدي المخزومي ، بيروت ، ١٩٦٤ م.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل : ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشد للنشر ، ١٩٨٠م .

- الكتاب : سيبويه ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولي ، ١٤٢٠هـ .
- كتاب الشعر : أبو على الفارسيُّ ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- كشف المشكل : الحيدرة اليمنى ، تحقيق : د. هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .
- لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر ، الطبعة الثالثة .
- اللمع في العربية : ابن جنّي ، تحقيق : حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .
- مختصر سنن أبي داود : الحافظ المنذري ، تحقيق : أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، أنصار السنة المحمدية،١٣٦٨هـ
- المرتجل : ابن الخشّاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ .
- المسائل البصريات : أبو علي الفارسيُّ ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥ هـ .
- المسائل الحلبيات : الفارسيُّ ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- المسائل المنثورة : أبو علي الفارسيُّ ، تحقيق : مصطفي الحدري ، دمشق .

- المساعد على تسهيل الفوائد : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، ١٤٠٥ هـ .
- معاني القرآن : الأخفش : د. هدي محمود قراعة ، القاهرة، ١٩٩٠م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، دار أحياء التراث العربي .
- المفصّل : جار الله الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م.
- المقتضب : المبرّد ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، القاهرة، ١٣٩٩هـ .
- المقرب: ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : أحمد عبد الستار، عبد الله الجبوري ، وزارة الأوقاف ، بغداد .
- ملحق ديوان بن العجاج ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محيي الدين عبد الحميد ، حاشية ابن عقيل ، المكتب العصرية ، بيروت .

- نتائج الفكر : السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، الطبعة الثانية .
- النحو الوافي : عبّاس حسن ، الطبعة الرابعة .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ١٤٢١ هـ.